



توجيه القراءات عند الإمام ابن بري من خلال أرجوزته "الدرر اللوامع في أصل مقرا الإمام نافع": جمع ودراسة



عبد الواحد بن المصطفى بن محمد الصمدي

الأستاذ بقسم القراءات كلية معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية بالرباط، المغرب

- من مواليد عام ١٤٠٩ هـ بمدينة العرائش بالمملكة المغربية.
- تخرج في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٣١-١٤٣٢ هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم اللغة العربية وآدابها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة عبد الملك السعدي تطوان مارتيل عام ١٤٣٤ هـ بأطروحته: "علوم القرآن في ضوء لسانيات النص: (الإتقان في علوم القرآن) أنموذجا"، كما يحضر شهادة الدكتوراه فيه بأطروحة: "توجيه القراءات عند الإمام الشاطبي من خلال (حز الأمانى ووجه التهاني): دراسة نصية".
- من أعماله المنشورة: تحقيق "كتاب البديع في شرح القراءات السبع" لابن مطرف الكناني.
- البريد الإلكتروني: abd-samadi@hotmail.com

الملخص

يتحدث هذا البحث عن (توجيه القراءات) عند الإمام ابن بري (ت ٧٣٠هـ) من خلال أرجوزته في مقرئ الإمام نافع (الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع). وقد تم اختيار هذا النظم المبارك للأموال التالية:

- أنه النظم المعتمد عند المغاربة في رواية ورش عن نافع، منذ أن وضعه صاحبه إلى الآن.

- لغزارة التوجيهات فيه، وقد جعلها المؤلف من ملامح منهجه كما سيأتي بيانه.
- جلاله مؤلفه، فابن بري من أعلام المدرسة المغربية في القراءات، كما أنه كان بارعا في اللغة والنحو كما سيتضح خلال ترجمته.

- قيمة منظومة ابن بري العلمية، وما لها من شهرة واسعة في الآفاق.

وقد قام البحث بتتبع الأبيات التي فيها توجيه، وربطها بما قاله أهل (التوجيه) من أمثال مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، والإمام أبي العباس المهدي (ت ٤٤٠هـ)، وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، وغيرهم من شراح (الدرر). كالإمام محمد بن إبراهيم الشريشي الخراز (ت ٧١٨هـ)، والإمام أبي عبد الله المتوري القيسي (ت ٨٣٤هـ)، والإمام عبد الرحمن ابن القاضي المكناسي (ت ١٠٨٢هـ)، وغيرهم.

ومما شجع على هذا البحث عدم وقوف الباحث على من جمع التوجيهات عند (ابن بري) رحمته وقام بدراستها، كما أن تدريسي لهذا النظم المبارك ومعاودة النظر فيه مرارا وتكرارا كان السبب لتبهي لهذا البحث بعد توفيق الله عز وجل.

مقدمة

إن من أجل ما يصرف فيه الإنسان وقته خدمة كتاب الله تعالى، وعلوم القرآن ذات أفنان كثيرة، ومن أغصانها اليانعة، علم القراءات القرآنية، ومن القراءات السبعية المتواترة، قراءة إمام المدينة، الإمام أبي عبد الرحمن نافع بن أبي نعيم (ت ١٦٩هـ)، وقد عني أهل المغرب بهذه القراءة، بعد أن صارت القراءة الرسمية السائدة في بلادهم، وألفوا فيها كتباً مفردة، بعضها منشور، وبعضها منظوم، وقد اشتهرت أرجوز كثيرة في هذا المقام غير أن أرجوزة ابن بري الموسومة بـ(الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع) قد حظيت بقبول واسع، حتى صارت عمدة المغاربة، وقبلوا ما فيها من اختيارات، ومما يدل على مدى اهتمام القوم بهذا النظم أن شروحه والأعمال التي قامت عليه تزيد على ثلاثين شرحاً وحاشية ما بين مطبوع ومخطوط.

لذا وقع اختياري على هذا النظم المبارك.

أسباب اختيار الموضوع:

- ١- لأبرز مكانة مؤلفه في (توجيه القراءات) وأن له مذهبا خاصا به في (التوجيه) كما سيتبين من مناقشة أقواله، وبيان آراء شراحه حول توجيهاته.
- ٢- بيان منزلته في اللغة والنحو، فقد وصفه مترجموه بـ «الفقيه الأفضل، والكاتب الأبرع الأكمل، النحوي، اللغوي، العروضي الفرضي»^(١).
- والملاحظ أن أغلب المترجمين له وصفوه بـ (النحوي)، وهذا الوصف يبين لنا مكانة الإمام في اللغة، ويفسر لنا سر اهتمام (ابن بري) بتوجيه القراءات.

(١) محمد بن إبراهيم الشريشي، القصد النافع لبغية الناشئ والبارع...، تحقيق: التلميذي محمود، ط. ١،

٣- الفوائد العديدة، التي تضمنتها هذه التوجيهات، مما يحتاج إلى بذل جهد في جمعها.

٤- كون هذه المباحث مبثوثة في غير مظانها.

منهج البحث:

وقد قمت بجمع الآيات التي ورد فيها تعليل وتوجيه، ثم أردفتها بكلام شرح الدرر، ثم بكلام أهل (التوجيه)، وقمت بترتيب الآيات على ترتيب أبواب النظم، واعتمدت في ضبط آيات النظم على (شرح الدرر اللوامع في أصل مقر الإمام نافع) للإمام المتتوري، وجعلت أمام كل بيت رقمه في النظم، ثم إنني حاولت أن أقوم بتنظيم هذه التوجيهات تنظيماً لسانياً، وبعد إمعان النظر في هذه التوجيهات تبين لي أنها تندرج تحت ثلاث مستويات: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى التركيبي.

وأما المستوى الدلالي فلا يوجد ضمن توجيهات ابن بري، والسبب هو أنه لم يكثر من توجيه (فرش القراءات)، وغالباً ما يكون هذا المستوى في الفرش.

خطة البحث:

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أعرض لترجمة صاحب الأرجوزة، وأن أعرف بعلم التوجيه، وأشهر المؤلفات فيه، فلذا جاء البحث على هذا الترتيب:

مقدمة: وهي التي نحن بصدددها.

الفصل الأول: علم توجيه القراءات وبعض رجالاته.

المبحث الأول: التوجيه تعريفاً.

المبحث الثاني: التوجيه تأليفاً.

المبحث الثالث: التعريف بالإمام ابن بري.

الفصل الثاني: توجيه القراءات عند الإمام ابن بري.
مدخل.

المبحث الأول: التوجيهات الصوتية.

المبحث الثاني: التوجيهات الصرفية.

المبحث الثالث: التوجيهات التركيبية.

خاتمة: أهم نتائج البحث.



الفصل الأول: علم توجيه القراءات وبعض رجالاته

المبحث الأول: التوجيه تعريفاً

التوجيه لغة: مصدر وَجَّهَ يُوَجِّهُ، وأما توجَّهَ إلى ناحية كذا أي: استقبلها فمصدره التوجه، وله في اللغة عدة معان، ترجع في جملتها إلى التنقيب والبحث والمقصود والمقابلة للشيء، ومنه وجه الإنسان، فهو مستقبل لكل شيء^(١).

وفي اصطلاح علماء التوجيه: انطلاقاً من التعريف اللغوي يمكننا أن نقول في التعريف الاصطلاحي: (علم يبحث في معاني القراءات والكشف عن وجوها في العربية، وإيضاح وجه كل قارئ فيما رواه واختاره من مرويه بشرطه).

ومن المتقدمين الذين عرفوا (التوجيه) ابن عقيلة المكي (ت ١١٥٠هـ) حيث قال: «وهو علم يبين فيه دليل القراءة وتصحيحها من حيث العربية واللغة؛ ليعلم القارئ وجه القراءة»^(٢).

وعرفوه أيضاً: «تبيين وجه قراءة ما، باعتماد أحد أدلة العربية الإجمالية من نقل، وإجماع، وقياس، واستصحاب حال»^(٣).

وعلم توجيه القراءات من أجل علوم القرآن، وقد عده منها الإمام الزركشي (ت ٧٩٤هـ) في كتابه (البرهان في علوم القرآن) وذلك في النوع الثالث والعشرين، وقد بين الزركشي جلاله هذا العلم وفائدته، كما بين أهم الكتب المؤلفة في توجيه القراءات متواترها وشاذها، ومما قاله: «وهو فن جليل، وبه تعرف جلاله المعاني

(١) ينظر معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، مادة، وجه. والقاموس المحيط، للفيروزآبادي، مادة وجه.

(٢) ابن عقيلة المكي: الزيادة والإحسان في علوم القرآن، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٧/٢٠٠٦م، ج٤، ص٢١٦.

(٣) عبدعلي المسؤول: القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، دار ابن القيم دار ابن عفان، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص١٦٢.

وجزالتها، وقد اعتنى الأئمة به، وأفردوا فيه كتباً، منها كتاب (الحجة) لأبي علي الفارسي، وكتاب (الكشف) لمكي، وكتاب (الهداية) للمهدوي، وكل منها قد اشتمل على فوائد^(١)

وهذه الكتب التي ذكرها مختصة بتوجيه (القراءات السبع)، ثم ذكر بعدها كتابين في توجيه الشواذ وهما: (المحتسب) لابن جني، و(إعراب القراءات الشواذ) لأبي البقاء العكبري.

بينما نجد الإمام السيوطي (ت ٩١١ هـ) رحمه الله في (الإتقان في علوم القرآن) لم يعده نوعاً مستقلاً، وإنما اكتفى بالتنبيه على جلالته قدره في التنبيه السادس من (النوع الثاني والعشرين إلى السابع والعشرين)، وقد نقل ما أورده الإمام الزركشي رحمه الله ولم يضيف شيئاً.

واقفني أثر الزركشي ابن عقيلة المكي في (الزيادة والإحسان في علوم القرآن) فجعله علماً مستقلاً وتحديث عنه في (النوع الثاني والتسعون).

ويعتبر كلام الزركشي ذا أهمية كبيرة في بابه حيث إنه ورد في كلامه تسمية هذا العلم بـ (توجيه القراءات) وهو من أوائل من استخدموا هذا المصطلح، ولعله لم يسبقه حسب اطلاعي إلا الإمام أبو الحسن شريح بن محمد الرعيني (ت ٥٣٩ هـ) الذي سمي كتابه (الجمع والتوجيه لما انفرد به الإمام يعقوب بن إسحاق الحضرمي)^(٢).

أما المتقدمون فكانوا يطلقون عليه (وجوه القراءات)، وهو أقدمها، أو (علل القراءات)، أو (معاني القراءات)، أو (إعراب القراءات)، أو (الاحتجاج والحجة)

(١) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط، مكتبة دار التراث، ج ١، ص ٣٤٠.

(٢) (الجمع والتوجيه...) حققه الدكتور غانم قدوري الحمد، ونشره في مجلة المورد العراقية، ج ١٧، العدد الرابع، ثم قامت بنشره دار عمار بالأردن.

وقد ورد مصطلح (وجوه القراءات) عند ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) مسبق السبعة، فقد قال في ترجمة الإمام الكسائي «وكان علي بن حمزة الكسائي قد قرأ على حمزة ونظري وجوه القراءات، وكانت العربية علمه وصناعته^(١)» إلا أن مصطلح (الرعيي) (التوجيه)^(٢)، هو الذي حظي بالقبول، وتبعه عليه أبو العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمداني فألف كتابه (اختيار ابن السميع وبسط توجيه قراءته على نافع) (ت ٥٦٩هـ) وتبعها الزركشي، ومنه أخذ السيوطي في (الإتقان) وتتابع عليه الناس، وجرى على السنة القراء أكثر من غيره.

وللتوجيه مصطلحات مرادفة له من أهمها ما يلي:

التعليل أو العلة: ومنه كتاب (علل القراءات) لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ).

الحجة أو الاحتجاج: ومنه كتاب (الحجة للقراء السبعة...) لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وكتاب: (الحجة في القراءات السبع) المنسوب لأبي عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) وهذا المصطلح الذي استعمله (ابن بري) في (الدرر اللوامع) حيث قال:

أوردت ما أمكنني من الحُجج مما يقام في طلابه حِجج

الإيضاح أو الموضح: ومنه كتاب (المحتسب في تبين وجوه القراءات والإيضاح عنها) وكذا (الموضح في وجوه القراءات وعللها) لنصر بن علي الشيرازي المعروف بابن أبي مريم (ت ٥٦٥هـ).

(١) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط. دار المعارف مصر، ص ٧٨.

(٢) ورد مصطلح التوجيه مبكراً في علوم أخرى مثل: (توجيه أحاديث الموطأ) لابن عبشون الأندلسي

(ت ٣٤١هـ)، وكذا (البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان) للكرماني ت (٥٠٠).

التخريج والحمل: ويكثر دوران هذا المصطلح عند النحاة، ومنهم ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) في (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) ومن جملة أمثله عنده قوله: في معرض حديثه عن معاني (إلى) « والثامن: التوكيد، وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم^(١) ﴿ أَفْدَةُ مِّنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ ﴾ [إبراهيم: ٣٧] بفتح الواو، وُخْرِجَتْ عَلَى تَضْمِينِ (تهوى) معنى تميل^(٢) ».

ومن هذا الباب كتاب الإمام ملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ) (الفيض السماوي في تخريج قراءات البيضاوي^(٣))

وكتب النحو محشوة بعبارة (وحملوا عليه قراءة ...) .

والتوجيه مصطلح علمي له سماته وملاحظه، نجده عند أهل البلاغة، وأهل العروض، وعلماء توجيه القراءات، فلذا لا بأس أن نقف عليه في مظان هذه العلوم، لنحدد المصطلح ونضبطه، ونتبين دلالاته عند كل طائفة.

أما التوجيه عند البلاغيين: فمن أوائل من ذكره السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، وجعله من المحسنات البديعية المعنوية، وعرفه بقوله: «هو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين كقول من قال للأعور: (ليت عينيه سواء)»^(٤).

وتبعه القزويني فعرفه بمثل ذلك، ولذا نجد ناظم (تلخيص المفتاح) سيدي عبد الرحمن الأخضر (ت ٩٥٣هـ) يقول:

(١) نسبت إلى علي، وزيد بن علي، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، ومجاهد، ينظر: الدر المصون، ج ٧، ص ١١٥، المحتسب، ج ١، ص ٣٦٤.

(٢) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ط، دار السلام، ج ١، ص ١٠٧.

(٣) محمد عبد الرحمن الشعاع، الملا علي القاري فهرس مؤلفاته وما كتب عنه، ط، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث دبي، ص ٢٩.

(٤) السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٢٠٢.

..... والتوجيه ما يحتمل الوجهين عند العلماء^(١)

وقد سبق بشار إلى هذا الأسلوب^(٢) وابتكره، ومن ذلك قوله في خياط:

خاط لي زيد قباء ليت عينيه سواء

قل لمن يعرف هذا أمديح أم هجاء

والتوجيه قريب من محسن (التورية) عند البلاغيين، وهذا ما جعل الإمام ابن أبي الإصبع المصري (ت ٦٥٤ هـ) يطلقه على التورية^(٣)، مع أنهم فرقوا بين التوجيه والتورية بما مضمونه: أن التورية فيها معنيان قريب ظاهر غير مراد، وخفي بعيد هو المراد، وأما التوجيه فكلما المعنيين مراد للمتكلم من دون ترجيح، وهذا ما ذكره الإمام نجم الدين بن الأثير الحلبي (ت ٧٣٧ هـ) فقال: «حد التورية أن تكون الكلمة تحتل معنيين فيستعمل المتكلم أحد احتماليهما ويهمل الآخر ومراده ما أهمله لا ما استعمله. وحد التوجيه أنه اللفظ المحتمل وجهين يحمل المتكلم مراده على أيهما شاء^(٤)».

أما التوجيه عند أهل العروض: فهو مصطلح له دالتان:

المعنى الأول: مرتبط (بحركات القافية)، وهو: حركة ما قبل الروي المقيد أي

الساكن وذلك كفتحة الراء في قول رؤبة^(٥):

(١) الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون، للإمام الأخضرى، اعتنى به، عبد الهادي أبو زيد، دار المآثر المدينة النبوية، ص ٤٢.

(٢) الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد، ص ٣٩٩.

(٣) ابن أبي الإصبع، البرهان في إعجاز القرآن أو بديع القرآن، تحقيق: أحمد مطلوب خديجة الحديثي، الدار العربية للموسوعات، ١، ص ١٤٧.

(٤) ابن الأثير الحلبي، جوهر الكنز تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة، تحقيق، محمد زغلول سلام، المعارف الإسكندرية مصر، ١، ص ١١١.

(٥) صدر بيت لرؤبة بن العجاج الراجز المشهور، وتماه: أَلْفَ شَتَّى لَيْسَ بِالرَّاعِي الْحَمِيقِ. وهو في البحر: ٤٧٨/٧، والجنى الداني: ١/١٤٧.

وقائم الأعماق خاوي المخترق

.....

المعنى الثاني: مرتبط (بعيوب القوافي)، وهو نوع من (السناد) الذي هو من عيوب القافية المتعلقة بما قبل الروي، وسناد التوجيه هو: اختلاف حركة الحرف المقيد كالفتحة مع الضمة أو الكسرة، فإن كانت الضمة مع الكسرة لا يسمى سناداً، أما إذا وقعت الفتحة مع الضمة أو الكسرة فهو سناد عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، وأما الأخفش سعيد بن مسعدة الكوفي فلا يراه سناداً لكثرتة في أشعار العرب، ولم يسلم من هذا العيب حتى الملك الضليل.

فقد قال :

لا وأبيك ابنة العامري لا يدعي القوم أني أفر

مع قوله:

إذا ركبوا الخيل واستلأموا تحرقت الأرض واليوم قر^(١)



(١) ينظر، الكافي في علمي العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، ص (١٥٨) و(١٦٤).

المبحث الثاني التوجيه تأليفاً

مما ينبغي أن يعلم بين يدي هذا الموضوع أن التأليف في علم القراءات قد عرف اتجاهين بينهما ائتلاف واختلاف في آن واحد، فالائتلاف من حيث إن موضوعهما (علم القراءات) والاختلاف مرده إلى المنهجية في تناول هذا العلم، وإليك الاتجاهين: **الاتجاه الأول:** الكتب التي اقتصر مؤلفوها على ذكر القراءات والقراء سواء أكانت السبعة أم العشرة، وقد يكون أقل من ذلك، أو أكثر من العشرة (كإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر) لشهاب الدين ابن البنا الدمياطي (ت ١١١٧هـ)، وهذا الاتجاه ليس موضوعنا الآن، ومنه منظومة (الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع) للإمام ابن بري، التي هي موضوع بحثنا.

الاتجاه الثاني: الكتب التي لم يقتصر فيها أصحابها على القراءات والقراء، بل أضافوا إلى ذلك توجيهها لكل قراءة، وهذه الكتب كثيرة ومتعددة، وصل بعضها إلينا وطبع وعني بقرائه وتحقيقه وإقامة الدراسات عليه الباحثون في هذا المجال^(١). بدأت بواكير هذا العلم على شكل ملاحظات أولية وردت عن بعض الصحابة الكرام والتابعين، وكانت هذه الملاحظات غير مرتبة ولا مستوعبة لقراءات معينة، وإنما كانت ترد عند الحاجة إليها، وفي كتب التفاسير نقول عن بعض الصحابة كابن عباس وغيره تدعم هذا الرأي وتسنده، ثم جاء عصر تدوين العلوم ومنها النحو، والتفسير، ومعاني القرآن، فظهر علم التوجيه على طريقتين مختلفتين:

الطريقة الأولى: ضمن آراء بعض المصنفين في النحو، والتفسير، ومعاني القرآن، يذكرونها عند بيان قراءة من القراءات، أو الاستشهاد بها، ومن أوائل

(١) فضل حسن عباس، إتيان البرهان في علوم القرآن، ط. ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٩٧م، ص ١٤٣.

الكتب التي تطالعنا في هذه الطريقة (الكتاب) لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه
الفارسي (ت ١٨٠هـ) ومن جملة أمثلة التوجيه عنده قوله: « وسألت الخليل عن قوله
عز وجل: ﴿ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [المنافقون: ١٠].
فقال: « هو كقول زهير »^(١):

بدالي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائئاً

فإنما جروا؛ لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني، وكأنهم قد أثبتوا في
الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه
تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا^(٢).

وقال في (هذا باب من أبواب أن): وسألته عن قوله عز وجل: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ
أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال: «لا يحسن ذا في ذا
الموضع، إنما قال: وما يشعركم، ثم ابتداء فأوجب فقال: إنَّها إذا جاءت لا يؤمنون.
ولو قال: وما يشعركم أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عذراً لهم. وأهل المدينة^(٣)
يقولون (أَنَّها). فقال الخليل: « هي بمنزلة قول العرب: ائت السوق أنك تشتري لنا
شيئاً، أي لعلك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون^(٤) ».

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى كما في ديوانه: ٧٦ برواية (ولا سابقاً)، ونسبه سيبويه مرة لصرمة الأنصاري
كما في: ٣٠٦/١، ونسبه أربع مرات لزهير انظر الكتاب: ٢٩/٣، وضرائر الشعر: ٢٨٠/١، وخزانة
الأدب: ٥٥٢/٨.

(٢) سيبويه، الكتاب كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط. ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨
ج ٣، ص ١٠٠-١٠١.

(٣) قرأ بكسر (إنها) أبو عمرو البصري، ويعقوب، وابن كثير، وخلف، وشعبة بخلف عنه.

(٤) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٢٣.

بل قد يلجأ سيبويه إلى القراءة ليقوي بها أصلا من أصوله كقوله في (باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه): «تقول أتانى زيد الفاسق الخبيث: لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئا تنكره، ولكنه شتمه بذلك». وبلغنا أن بعضهم^(١) قرأ هذا الحرف نصبا: ﴿وَأَمْرَأْتُهُ حَمَّالَةٌ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] لم يجعل الحمالة خبرا للمرأة، ولكنه كأنه قال: «أذكر حمالة الحطب شتما لها، وإن كان فعلا لا يستعمل إظهاره». وقال عروة الصعاليك العسبي^(٢): «

سقوني الخمر ثم تكنفوني عداة الله من كذب وزور

إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين^(٣)».

والقراءات في (الكتاب) قد حظيت بعناية الباحثين، والقصد الآن التمثيل لوجود (توجيه القراءات) عند الإمام سيبويه عرضا. وبعد (الكتاب) تأتي كتب صنفت في معاني القرآن، وإعرابه، وتفسيره، ككتاب (معاني القرآن) للفراء (ت ٢٠٧هـ)، و(معاني القرآن) للأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، و(جامع البيان عن تأويل آي القرآن) لأبي جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، و(معاني القرآن) للزجاج (ت ٣١٠هـ) رضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين.

الطريقة الثانية: التدوين المستقل، وفي هذه لمرحلة تظهر كتب مستقلة في هذا الفن، وأول من ألف في هذا الفن كتابا مستقلا هو أبو عبد الله هارون بن موسى الأزدي العتكي الأعور^(٤) (ت ١٧٠هـ) في كتابه (وجوه القراءات) قال أبو حاتم

(١) هو الإمام عاصم الكوفي، قال ولي الله في (الحرز): وحمالة المرفوع بالنصب نزلا.

(٢) البيت لعروة بن الورد العسبي، وهو في الكتاب: ٧٠ / ٢، والكامل: ٣١ / ٣، والقرطبي: ١ / ٢١٤.

(٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٠.

(٤) تنظر ترجمته في غاية النهاية في الإحالة التالية.

السجستاني: «كان أول من تتبع بالبصرة وجوه القرآن وألفها وتبع الشاذ منها فبحث عن إسناد هارون بن موسى الأعور^(١)».

وليس أبا بكر محمد بن السري السراج النحوي كما ذهب إليه بعض الباحثين^(٢)؛ لأن ابن السراج توفي سنة (٣١٦هـ)، ولعل سبب هذا الوهم وقوف الباحث على كلام أبي علي الفارسي في مقدمة (الحجة) حيث قال: «وقد كان أبو بكر محمد بن السري شرع في تفسير صدر من ذلك في كتاب كان ابتداءً بإملائه^(٣)»، وليس في هذا الكلام دليل على أوليته مطلقاً بل على أبي علي فقط، والله أعلم.

وقد تعددت المؤلفات في (توجيه القراءات)؛ لما لهذا العلم من صلة كبيرة باللغة العربية، حتى إن القراء يعدون من عيوب القارئ أن لا يكون عارفاً باللغة، ومن الأبيات السائرة على الألسنة، ما قاله الإمام (الحصري) (ت ٤٨٨هـ) في رائيته المشهورة:

لقد يدعي علم القراءات معشر وباعهم في النحو أقصر من شبر
فإن قيل ما إعراب هذا ووزنه رأيت طويل الباع يقصر عن فتر
ثلاث لغات في الصراط ولم يكن ليحسنها من لم يقسه على صقر^(٤)

ومما يدل على ارتباط (التوجيه) (بالقراءات) أن أول^(٥) من جمع القراءات في كتاب واحد مزج بينهما، وهو الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) فقد ألف

(١) السخاوي، جمال القراء، ج ١، ص ٢٣٥، ابن الجزري، غاية النهاية، ج ٢، ص ٣٠٣.

(٢) أبو عمرو الداني، منبهة الإمام المقرئ أبي عمرو الداني، دراسة وتحقيق: حسن وكاك، ط ١، ط ١٤٣٠/٢٠٠٩، ج ١، ص ٢٦٠.

(٣) الفارسي، الحجة للقراء السبعة... تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاني، دار المأمون للتراث، ط ١، ط ١٤١١هـ/١٩٩١م، ج ١، ص ٦.

(٤) الحصري، القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع، تحقيق: توفيق العبقري، ط، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط ١، ط ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ٩٢.

(٥) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١، ص ٣٣.

كتاباً ذكر فيه خمسة وعشرين قارئاً من جملتهم القراء السبعة المشهورون، ثم إنه لما ذكر هذه القراءات كان من منهجه في هذا الكتاب أن يُعلّل ما يُورد في هذا الكتاب من القراءات عن هؤلاء الأئمة، ونقل لنا أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) منهج الإمام ابن سلام في هذا الكتاب في أرجوزته المنبّهة إذ يقول في (القول في أصحاب الاختيار):

والقاسم الإمام في الحروف أبو عبيد صاحب التصنيف
اختار من مذاهب الأئمة ما قد فشا وصح عند الأمة
وذاك في تصنيفه مسطرٌ معلّل مبينٌ محررٌ^(١)

يؤخذ من قوله: معلّل. أنّ من منهج الإمام القاسم بن سلام رحمته الله في كتابه الاهتمام بفرن توجيه القراءات، وذلك لأنه اختار في كتابه المذكور قراءات معينة، فكان ملزماً بأن يبين أسباب اختياره، ومن جملتها ما يرجع إلى قوة الوجه في العربية.

أشهر المؤلفات في (توجيه القراءات):

ولنتصر على بعض الكتب المشهورة في هذا الفن معرفين بها وبمنهجها فمن ذلك:

• (الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد) لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) وقد ورد في بعض المصادر باسم (الحجة) وفي بعضها (الحجة في علل القراءات السبع) وما أثبتناه هو ما أثبتته محققا الكتاب بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي (ط. دار المأمون للتراث)، وقد حقق الكتاب كاملاً أيضاً الأستاذ كامل مصطفى هنداري في أربعة مجلدات وطبعته دار الكتب العلمية.

(١) منبّهة الإمام المقرئ أبي عمرو الداني دراسة وتحقيق وتعليق، ج ٢، ص ٥١٧-٥١٨.

وهناك أسباب دعت أبا علي إلى تأليفه كتاب (الحجة) منها: أنه لما جمع ابن مجاهد (ت ٣٢٤) كتاب السبعة مجردا من الاحتجاج، كانت الخطوة الطبيعية التي يقتضيها النظر هي توجيه هذه القراءات والاحتجاج لها فقام بهذا العمل أبو بكر بن السراج تلميذ ابن مجاهد، ثم جاء بعده أبو علي الفارسي.

ومنها: أن هؤلاء الذين قاموا بالتأليف في هذا الفن، كانوا من النحاة الذين أقبلوا على كتاب سيبويه يدرسونه ويتفهمون مسائله، وأبو علي في طليعتهم ومن خيارهم، أضف إلى ذلك أن (الكتاب) قد اشتمل على كثير من التوجيهات، كما سبق بيانه.

ومنها: أن البيئة العلمية العامة في عصر أبي علي أمست بيئة جدلية، يقوم الدين فيها على الحوار والإقناع، لا على التلقين والاتباع، فكانت تطرح أسئلة في القراءات من نحو: ما سندها؟ وما حجتها؟ ولم اختار القارئ هذا الوجه؟ وهل له معتمد من النحو واللغة؟ فاضطر النحاة إلى الاحتجاج للقراءة المتواترة مع أنها غير مفتقرة إليه، ولكن مواجهة المنكرين والزنادقة والمعاندين هي التي دعت إلى هذا الأمر^(١).

وقد افتتح أبو علي كتابه بالدعاء لولي النعم، عضد الدولة، وتاج الملة، ويظهر أنه ألف الكتاب إهداء له، وإن كان لم ينص على ذلك.

ثم ذكر أنه سيذكر في هذا الكتاب وجوه القراءات التي اقتصر عليها ابن مجاهد في كتاب (السبعة) كما تلقاها عنه رواية.

ولا ينسى أبو علي أن يحفظ لأهل السبق سبقهم ومنزلتهم فيعترف بأن ابن السراج قد عمل قبله كتابا في الاحتجاج للسبعة غير أنه وصل فيه إلى البقرة، ولم يكمله رحمته^(٢).

(١) عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو، ط، دار المطبوعات الحديثة، ط ٢، ١٤٠٩ - ١٩٨٩، ص ١٧٣.

(٢) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج ١، ص ٦.

ولم يطل أبو علي في المقدمة بل اقتصر على ثلاث مسائل، هي التي سبقت.
منهج أبي علي في كتابه:

جرى أبو علي الفارسي على أن يبدأ بنص أبي بكر بن مجاهد في كتابه (السبعة) في القراءات؛ فيذكر اختلاف القراء في الحرف الذي يريد بيان وجهه، ويذكر ذلك على ترتيب آي القرآن الكريم في الحروف التي وقع فيها الاختلاف، ثم يورد كلام أبي بكر بن السراج، ثم ينهي الحكاية عنه، ثم يصدر احتجاجه بكلمة: (قال أبو علي) ويستمر أبو علي على هذا النمط في إيراد كلام ابن السراج، حتى انتهى القدر الذي تركه وذلك عند قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] وبعد هذه الآية يستقل أبو علي بالاحتجاج، فلا يرد ذكر ابن السراج. ولا يعتمد أبو علي إلى اللفظ القرآني، الذي وقع فيه الاختلاف بين القراء، فيتحدث عنه مبيناً وجهه فقط؛ بل يتناول الآية التي وقع فيها ذلك الحرف فيتحدث عن التفسير اللغوي لكلماتها، مستقصياً المعاني التي تحملها هذه الكلمات، مورداً لكل معنى سنده من القرآن الكريم، مستدلاً بأقوال أئمة اللغة السابقين، كالجرمي، وأبي زيد، وأبي عبيدة، والسكري، وثعلب، وغيرهم، ومستشهداً بما روى من الشعر جاهليه وإسلاميه.

وهكذا يمضي في الشرح اللغوي، ثم يتبعه بتصريف الكلمة - إن كانت تحتل التصريف - ذاكراً الآراء المحتملة، مستدلاً على كل رأي بما لديه من نصوص قرآنية وشعر وأقوال، ويذكر الرأي الذي يختار ويستدل عليه. ثم يخلص من ذلك إلى الحديث فيما يتصل بذلك من مسائل النحو فيذكر آراء أئمة النحاة من أمثال الخليل (ت ١٧٥هـ) وسيبويه (ت ١٨٠هـ) والفراء (ت ٢٠٧هـ) والأخفش (ت ٢١٥هـ) والمبرد (ت ٢٨٥هـ) وثعلب (ت ٢٩١هـ) وينتصر لفريق دون فريق، ويرى الرأي ويعززه بالأدلة والشواهد من النقل والقياس، وفي غضون كل بحث من هذه البحوث يستطرد بذكر قضايا،

ويستدل عليها حتى ينتهي من ألفاظ الآية على هذا النحو؛ لغة، ونحواً، و صرفاً، وتفسيراً، واحتجاجاً، وتدليلاً، وقد يخلط ذلك كله بمسائل تتصل بالفقه، والعقيدة، والبلاغة.

ثم يعود إلى إعراب الآية، وقد يذكر شيئاً من الأصول النحوية التي بنى عليها توجيهه الأعرابي. وبعد هذه الجولة الواسعة المتقضية المستطردة يعود إلى بيان حجة كل قارئ فيما ذهب إليه راجعاً إلى أصل من أصول العربية. ولكنه مع كثرة النقول عن الأئمة إلا أنك تجد شخصيته في التحليل، والتعليل، والتعقيب، والتفنيد، وغير ذلك.

وكتاب (الحجة) لقي حظوة كبيرة عند النحاة واللغويين، وتباينت آراؤهم حوله، فابن جني: (ت ٣٩٢ هـ) تلميذ أبي علي يقول في نقد كتاب شيخه: « وقد كان شيخنا أبو علي عمل كتاب الحجة في قراءة السبعة، فأغمضه وأطاله حتى منع كثيرا ممن يدعي العربية فضلا على القراءة منه وأجفاهم عنه^(١)».

فابن جني يعتبر شيخه قد أطل واستطرد، وهذا الذي جعل كتابه مجفوا عند القراء، ويقول في موضع آخر: «فإن أبا علي رحمه الله عمل كتاب الحجة في القراءات، فتجاوز فيه قدر حاجة القراء إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء^(٢)».

وأيا كان فيبقى كتاب (الحجة) له مكانته الخاصة بين كتب التوجيه، نظرا لجلالة مؤلفه، وغزارة مادته.

• (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) لمكي بن أبي طالب القيسي المغربي (ت ٤٣٧ هـ) : الكتاب طبعته مؤسسة الرسالة بتحقيق الدكتور محي

(١) ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي، النجار، شلبي ج ١، ص ٢٣٦.

(٢) المحتسب، ج ١، ص ٣٤.

الدين رمضان، في جزئين هذا الكتاب جعله مؤلفه شرحا لكتابه (التبصرة في القراءات السبع) ولندع الشيخ يبنينا عن سبب تأليفه قال رحمته: « كنت قد ألفت بالمشرق كتابا مختصرا في القراءات السبع في سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة وسميته (كتاب التبصرة) وهو فيما اختلف فيه القراء السبعة المشهورون، وأضربت فيه عن الحجج والعلل ومقاييس النحو في القراءات واللغات طلبا للتسهيل، وحرصا على التخفيف، ووعدت في صدره أني سأؤلف كتابا في علل القراءات التي ذكرتها في ذلك الكتاب (كتاب التبصرة) أذكر فيه حجج القراءات ووجوهها وأسميه كتاب (الكشف عن وجوه القراءات) ثم تناولت الأيام، وترادفت الأشغال عن تأليفه وتبيينه ونظمه إلى سنة أربع وعشرين وأربعمائة فرأيت أن العمر قد تناهى، والزوال من الدنيا قد تدانى، ففويت النية في تأليفه وإتمامه خوف فجأة الموت، وحدث الفوت، وطمعا أن ينتفع به أهل الفهم من أهل القرآن وأهل العلم من طلبة القراءات، فبادرت إلى تأليفه ونظمه ليكون باقيا على مرور الزمان، وانقراض الأيام، حرصا مني على بقاء أجره، وجزيل ثوابه»^(١).

معالم منهجه:

- ذكر القراءات، ومن قرأ بها.
- بيان علة هذه القراءات، وحجة كل فريق فيما ذهب إليه.
- بيان الوجه الذي اختاره في كل حرف من فرش القراءات، والتنبيه على علة اختياره كما يفعل أئمة المقرئين.
- كتاب (شرح الهداية) لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي (ت ٤٤٠ هـ): وهو مطبوع بتحقيق شيخنا الكريم الدكتور حازم سعيد حيدر، ونشرته دار الرشد

(١) مكّي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة ج١، ص٤.

بالرياض، وكتاب (شرح الهداية) يعد من عمد كتب توجيه السبعة ومن أشهرها مع صنوه (الكشف)، وقد كان أبو العباس ألف هذا الكتاب إملاء على تلامذته بعد أن طلبوا منه ذلك.

وقد قسمه مؤلفه إلى (أصول) و(فرش) كما جرت عادة كتب هذا الفن في أغلبها، واحتج لأصول القراء في سبعة عشر بابا، ثم احتج للكلمات الخلافية، في السور القرآنية جميعا.

ويمكن تلخيص منهجه في الآتي:

- يبدأ بالحرف المختلف فيه بين القراء، ونادرا ما ينسبه أو يضبطه بالحروف.
- يذكر علل القراءات ووجوهها، مبينا اختياره ورأيه في القراءات، حتى إنه ربما ضعف القراءة المتواترة.
- يعتمد الإحالة كثيرا في المسائل التي تقدم لها ما يشبهها قصد الاختصار.
- كثرة طرح التساؤلات والإجابة عنها، خصوصا في الأصول (فإن قال قائل) وقد قام محقق الكتاب بدراسة وافية حول الكتاب بما لا مزيد عليه فليرجع إليها في مقدمة الكتاب.

• (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ): طبع الكتاب بتحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحلیم النجار وعبد الفتاح شلبي، ونشرته دار سزكين سنة (١٤٠٦ هـ).

إذا كانت الكتب التي مرت معنا توجه القراءات السبع فإن كتاب (المحتسب) في الاحتجاج للقراءات الشاذة.

سبب تأليفه:

يذكر لنا ابن جني في مقدمة الكتاب سببين رئيسيين جعلاه يؤلف الكتاب:

- خلو المكتبة العربية من كتاب في الاحتجاج للقراءات الشاذة يقول: «وكان من مضي من أصحابنا لم يضعوا للحجاج كتابا فيه، ولا أولوه طرفا من القول عليه، وإنما ذكروه مرويا مسلما مجموعا أو متفرقا... فأما أن يفردوا له كتابا مقصورا عليه، أو يتجردوا للانتصار له، ويوضحوا أسراره وعلله فلا نعلمه^(١)».

- إحياء رغبة شيخه، والعمل على مواصلة دربه، وذلك أن أبا علي الفارسي رحمته كان فكر في وضع كتاب في (توجيه الشواذ) إلا أن الأجل لم يفسح له، إلا أنه وإن لم يؤلف كتابا فقد بث هذه الفكرة في تلامذته، فتلقفها أنجبهم فعمل بها.

قال ابن جنبي: «على أن أبا علي رحمته قد كان وقتا حدث نفسه بعمله، وهم أن يضع يده فيه، ويبدأ به، اعترضت خوالج هذا الدهر دونه، وحالت كبواته بينه وبينه، هذا على ما كان عليه من خلو سره، وسروح فكره، وفروده بنفسه^(٢)».

- بيان منزلة الشاذ في اللغة وأنه لا يقل أهمية عن المتواتر في الاحتجاج به. قال رحمته في بيان المتواتر والشاذ: «ضربا اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد رحمته كتابه الموسوم بقراءات السبعة، وهو بشهرته غان عن تحديده.

وضربا تعدى ذلك، فسماه أهل زماننا شاذاً؛ أي خارجاً عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائهم، ولعله، أو كثيرا منه، مساو في الفصاحة للمجتمع عليه^(٣)».

منهجه في التوجيه:

- الاقتصار على توجيه القراءات الشاذة فقط.

(١) ابن جنبي، المحتسب، ج ١، ص ٣٣ - ٣٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢.

- الاقتصار على ما دق توجيهه ولطفت صنعته.
- السهولة وعدم التعقيد في الأسلوب، حتى لا يكون كتابه شبيها بكتاب شيخه قال رحمته: «إلا أننا مع ذلك لا ننسى تقريبه على أهل القرآن ليحظوا به، ولا ينأوا عن فهمه، فإن أبا علي رحمته عمل كتاب (الحجة في القراءات) فتجاوز فيه قدر حاجة القراء إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء^(١)».
- ولا يقتحم هذا الميدان، إلا الخريت الحاذق بمسالك اللغة على مختلف علومها وفنونها، لذا قال الزركشي رحمته: «وتوجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة، ومن أحسن ما ألف فيه كتاب المحتسب لأبي الفتح^(٢)».



(١) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٢) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ٣٤١.

المبحث الثالث

التعريف بالإمام (ابن بري)

اسمه ونسبه:

هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين التازي الرباطي نسبة إلى رباط تازة الشهير بابن بري.

مولده:

ولد بتازة في حدود: (٦٦٠هـ)، ونشأ وترعرع بـ(زقاق الزفانين) بها، وقد كانت أسرته انتقلت إليها قبل ذلك، لكن لم تحدد سنة انتقالهم إليها. ولا نعلم كثيرا عن أسرته، ومكانها في العلم والشرف، إلا ما جاء في وصف أبيه: بالشيخ الأفضل المتقن البليغ، كما عند العلامة: الخراز في (القصص النافع)^(١)، وهذه النعوت كافية للدلالة على منزلة والده في العلم. وانتقل إلى فاس كاتبا سنة (٧٢٤هـ).

لم يذكر المترجمون تفاصيل عن نشأة (ابن بري) ومسيرته العلمية، سوى أنه اجتهد كثيرا في البحث والمطالعة، وكان من طلبة تازة وعدوها، وانتقل إلى فاس لإتمام تكوينه العلمي، فكان عالما مشاركا، له إلمام واسع بالعلوم الإسلامية. عاصر (ابن بري) قيام الدولة المرينية ونهضتها وقوتها، واستفاد من النشاط العلمي الذي أسهمت فيه رحلات الأندلسيين إلى المغرب، والاتصال بما تبقى من الحواضر في الأندلس، فقد حل بالمغرب جماعة من العلماء والقراء ساهموا في إنعاش الحياة العلمية.

(١) ص ٣٣.

شيوخه:

تلقى العلم ببلده عن والده وهو شيخه الأول على ما جرت به عادة المغاربة^(١)، ثم تتلمذ على غيره، وقد تقدم -نقلا عن الخراز- ما يشهد على أن أباه كان من أهل العلم والفضل.

ومن أبرز شيوخه الذين أفاد منهم مترجمنا ما يلي:

- أبو الربيع سليمان بن محمد بن علي بن حمدون الشريشي (ت ٧٠٩).

وهو الذي نوه بأخذه (القراءات السبع) عنه كما ذكر في الأرجوزة، حيث قال:

حسبها قرأت بالجميع على ابن حمدون أبي الربيع

المقرئ المحقق الفصيح ذي السند المقدم الصحيح

و(الجميع) مراد به (القراءات السبع) لا (حرف نافع) وحده، كما قد يتبادر إلى الذهن اعتبارا للسياق الداخلي للمنظومة، غير أن السياق الخارجي أثبت عكس هذا، فقد كان (أبو الحسن الوهري) يفسره بنافع حتى وقف على إجازة الناظم بالسبع ففسره بالأول^(٢).

واقصاره على ذكره فقط في أرجوزته يؤخذ منه أنه أجل شيوخه الذين لازمهم في فن القراءات وغيره من الفنون، وهذا له شبه بما فعل الإمام (الحصري) في مقدمة (الرأية) حيث ذكر بعض شيوخه ثم قال:

وكم لي من شيخ جليل وإنما ذكرت دراريا تضيء لمن يسري

- أبو جعفر أحمد بن إبراهيم... بن الزبير الغرناطي الحافظ المشهور (ت ٧٠٨هـ).

(١) محمد بن أحمد الأمrani في (نظرات حول شخصية ابن بري التازي)، مجلة الإحياء العدد ١ / ٩٤.

(٢) ابن القاضي، الفجر الساطع والضياء اللامع، تحقيق: أحمد البوشيخي، ط، المطبعة والوراقة الوطنية

مراكش المغرب ط، ١٠ ط ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧، ج ١، ص ٣٣٦.

ولعل أخذه عنه قد تم في مدينة سبته التي كان ابن الزبير يتردد عليها بعد أن أصبحت ولاية تابعة لمملكة بني الأحمر بغرناطة سنة (٧٠٥) وانفرد بذكر قراءة (ابن بري) عليه (الإسحاقى) في رحلته^(١).

- أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد القرطبي شيخ الجماعة بفاس (ت ٧٣٠هـ).

وأخذ ابن بري عنه أمر طبيعي اعتبارا بما كان له في المنطقة من شغوف قدر وجمال ذكر وكثرة أصحاب ونبيل مشيخة، وأهم مشيخته الذين أسند عنهم القراءات هو أبو جعفر بن الزبير، فيكون ابن بري مشاركا له فيه، وبهذا يعلو سنده من هذه الطريق فيساويه فيما قرأ به عليه. وانفرد بذكر قراءة ابن بري عليه الإسحاقى في رحلته.

- مالك بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن أبو الحكم المالمقي المعروف بابن

المرحل (ت ٦٩٩هـ).

هو الأديب المقرئ اللغوي المشهور، كان يتردد بين سبته وفاس، وأقام في هذه الأخيرة زمانا، ولعله أخذ عنه خلال هذا المقام بها، وقد انفرد بذكر أخذه عنه الشيخ أحمد بابا السوداني في (كفاية المحتاج).

مكانته العلمية وشهادة العلماء له:

ولا يخفى أن الذي هيا ابن بري لتولي كرسي الإقراء بجامع القرويين في العاصمة العلمية، وبوآه المنزلة الرفيعة حتى اختير لتأديب الأمير وإقراءه القرآن، ثم لتولي منصب كتابة الديوان، إنما هو نبوغه وحذقه في القراءة والأدب وتفوقه في المؤهلات على غيره من الأعلام الذين تزخر بهم العاصمة في زمن كان سيل الوافدين عليها لا ينضب ولا ينقطع، ولقد وصفه عامة الذين ترجموا له من شراح

(١) عبد الهادي حميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، ج ٣، ص ١١٤.

أرجوزته وأطنبوا في تحليته سواء منهم المعاصرون له أم غيرهم، فقال فيه الإمام الخراز: «الفقيه الأفضل، والكاتب الأبرع الأكمل، النحوي، اللغوي، العروضي الفرضي»^(١).

ووصفه أبو عبد الله محمد بن شعيب المجاصي بـ«الفقيه المقرئ الأصولي المحقق، صاحب الكلام البديع، النحوي الضابط، صاحب الخط الرفيع»^(٢).

ووصفه محمد بن عيسى الوارثي بـ«الشيخ الأستاذ الحاذق النحوي الكاتب الأبرع»^(٣).

ونعته أبو زيد بن القاضي بـ«الشيخ الفقيه الأكمل، الراوية المتقن البليغ، الكاتب البارع النحوي اللغوي الفرضي»^(٤)، ثم قال بعد ذكر مؤلفاته المتنوعة: «وكان له أيضا معرفة بعلم الحديث، وكان خطه بارعا حسنا، وكذلك نظمه سلسا عذبا»^(٥).

وقال فيه المارغني: «أرجوزة الإمام الفاضل، العالم الكامل، القارئ المحقق، والمقرئ المدقق، ذي العلوم الرائقة، والمصنفات الفائقة»^(٦).

وهذه التحليلات المتنوعة تبين لنا مكانة الإمام (ابن بري) في العلوم التي ذكرها المترجمون له، وخصوصا فن القراءات، وعلم النحو، والفرائض، وغيرها من العلوم، والملاحظ أن أغلب المترجمين له وصفوه بـ(النحوي)، وهذا الوصف يبين

(١) القصد النافع لبغية الناشئ والبارع، ص ٣٣.

(٢) حميتو، ص ١٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٤) الفجر الساطع، ج، ص ٢٣١.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

(٦) إبراهيم المارغني، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع، ط، دار الفكر، ط،

١٤١٥هـ/ ١٩٩٥، ص ٣.

لنا مكانة الإمام في اللغة ، ويفسر لنا سر اهتمام (ابن بري) بتوجيه القراءات، كما أن هذه التحليلات تفسر لنا بعض الأسباب التي جعلت المغاربة يعكفون على نظمه (الدرر اللوامع)، ويتركون ما عداه من المنظومات كـ (الحصرية) للإمام الحصري و(البارع) لابن أجروم وغيرهما.

مؤلفاته وآثاره:

ألف ابن بري في القراءات كما ألف في الفقه، والأدب، والعروض، والعربية، فكان مثالا للعالم الموسوعي الذي ألف في كثير من العلوم والفنون، إلا أن أكثر مؤلفاته كانت هادفة بمعنى أن غرضها تعليمي ، هذا إلى جانب فن القراءات الذي برز فيه تبرزاً خاصاً وأبان عن حذق كبير في ضبطه وتحريره، وعلى الأخص فيما يتعلق بـ (مقرأ نافع) الذي نظم فيه أرجوزته السائرة، وهذه أشهر مؤلفاته :

- أرجوزة (الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع)، وهي أشهر آثاره وأجودها، وهي موضوع بحثنا.

- القانون في رواية ورش وقالون.

انفرد بذكره ونسبته إليه محمد الشرقي الإسحافي في رحلته.

- طرر على الدرر اللوامع كتبها على شرح الخراز عليها حين قدمه إليه الإمام الخراز.

- رجز في مخارج الحروف وصفاتها ذيل به على الدرر اللوامع، وهو المتصل بها اليوم.

- ذكر الظاء على حروف المعجم.

- أبياته في إجابة أبي الحسن الحصري على لغزه بمسألة (سوءات) وجملتها ثلاثة

أبيات سيأتي ذكرها عند الحديث على توجيه الخلف الواقع في مدها.

وفاته:

المشهور أن وفاته بمدينة تازة المغربية سنة (٧٣٠هـ) رحمه الله رحمة واسعة.

الفصل الثاني

توجيه القراءات عند الإمام ابن بري

مدخل:

حظي (توجيه القراءات) بعناية كبيرة من لدن أهل القراءات؛ للصلة الوثيقة بين العلمين، ولا نتكلم الآن عن أفرادهم المؤلفات الخاصة في (التوجيه) ولكننا نتحدث عن وجود (التوجيه) ضمن كتب القراءات عرضاً لا قصداً، ومن أشهر المنظومات التعليمية في مقر الإمام نافع أرجوزة (الدرر اللوامع) لابن بري رحمته، وقد اهتم فيها صاحبها بالتوجيه، ونص على ذلك في مقدمة نظمه حيث قال:

أوردت ما أمكنني من الحُجج مما يقام في طلابه حجج

فالحُجج جمع حُجة، والمراد به الاحتجاج للقراءة وبيان وجهها في العربية كما سبق في مبحث التوجيه، وبين أن التوجيهات التي ذكرها يمكث الطالب في تحصيلها السنوات الكثيرة، وقد أورد شراح (الدرر) بعض الأمثلة التي فيها توجيه، وقد استعنت الله فقامت بجمع ما فيه توجيه واضح، وقد جمعت ثلاثين بيتاً مما ذكر فيه توجيه واضح، وقمت بتطعيمها بكلام علماء التوجيه، وشراح الدرر، كما أنني قمت بمحاولة تصنيف هذه التوجيهات لسانياً، وصنفتها إلى ثلاث مستويات: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى التركيبي، وأدرجت في كل مستوى ما يناسبه.



المبحث الأول

التوجيهات الصوتية

[٥٣] واعلم بأن صلة الضمير بالواو أو بالياء للتكثير

يقصد جاء أن هاء الكناية توصل بواو أو بياء لغرض التكثير؛ لأن الاسم هو الهاء من نحو (به) و(عليه) فلما قلت حروف الاسم فكان على حرف واحد، وذلك الحرف حرف خفي ضعيف قووه بزيادة واو فقالوا: (بهو)، و(عليهو) وهذا هو الأصل^(١).

وقيل بأن فائدة صلة الهاء بالواو لأنها خفية ولتخرجها الواو من الخفاء إلى الإبانة وذلك أن الهاء من الصدر، والواو من بين الشفتين، فإذا زيدت عليها بينتها. وكان الأصل منهو وعليهو وما أشبه ذلك لكن إذا زيدت الواو على الهاء وقبل الهاء كسرة قلبت الواو ياء، لأن الهاء خفية ليست بحاجز حصين، فتصير كأنها واو ساكنة قبلها كسرة^(٢).

[٧٠] أو همزة لبعدها والثقل والخلف عن قالون في المنفصل

تحدث الناظم جاء في هذا البيت على تعليل المد في حروف المد عند مجاورتها للهمزة بعدها، وقد ذكر علماء (التوجيه) لذلك علتين:
- لخفاء حروف المد.

ومن ذهب إلى هذا الإمام مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧) حيث قال: «فإن قيل ما العلة التي أوجبت المد فيما ذكرت؟ فالجواب: أن هذه الحروف حروف خفية،

(١) الكشف، ج ١، ص ٤٢.

(٢) المهدي، شرح الهداية، تحقيق: حازم حيدر ط، مكتبة الرشد الرياض، ط ١٤١٥هـ، ج ١، ص ٢٧.

والهمزة حرف جلد بعيد المخرج، صعب في اللفظ، فلما لاصقت حرفا خفيا، خيف عليه أن يزداد- بملاصقة الهمزة له- خفاء، فبين بالمد ليظهر^(١).

وقال ابن مطرف الكناني^(٢) (ت ٤٥٤هـ): «لأن هذه الحروف خفية جوفية والهمزة حرف قوي بعيد المخرج صعب على المتكلم به فلما لاصقت على قوتها حروفا خفية ضعيفة خيف عليها أن تزداد خفاء لذلك فبينت بالمد المشبع لتقوى وتظهر وقصد إلى بيانها بالمد لأن ذلك يوصلها إلى مخرج الهمزة وتظهرها عندما يخشى من خفائها^(٣)».

- لبعده مخرج الهمزة وثقلها.

قال ابن قتيبة وأبو إسحاق الزجاج: «إنما وجب التمكين لبيان الهمزة لا لبيان المدود، إذ كانت الهمزة خفية، مع ما على الناطق بها من المؤونة لإخراجه إياها من صدره باجتهاد، وهي مشبهة بالتهوع والسعلة، لشدتها وبعد مخرجها، فتقوى بتمكين حروف المد قبلها على النطق بها^(٤).

وإلى هذا المذهب الأخير يجنح الناظم حيث قال:

لبعدها والثقل.

وهذا يعد من اختيارات الإمام في (التوجيه).

(١) الكشف، ج ١، ص ٤٥-٤٦.

(٢) محمد بن أحمد بن مطرف الكناني المقرئ، يعرف بابن الطرقي، من أهل قرطبة يكنى أبا عبد الله ولقب بـ (الطرقي) لأنه كان يوم بمسجد طرفة بقرطبة ت (٤٥٤ هـ) انظر: الصلة لابن بشكوال: ٢/ ١٦٧، وغاية النهاية: ٢/ ٨٠.

(٣) ابن مطرف، البديع في شرح القراءات السبع، مخطوط، لوحة ٢٤، سيصدر قريبا بحول الله بتحقيق الباحث عن دار الحديث الكنانية.

(٤) المنتوري، شرح الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع، تحقيق: الصديقي سيدي فوزي ط، ١ط، ١٤٢١هـ-٢٠٠١، ج ١، ص ١٧٧.

[٧١] نحو بما أنزل أو ما أخفي لعدم الهمزة حال الوقف

تحدث ابن بري في هذا البيت عن توجيه الخلاف الذي ورد عن قالون في المنفصل ، فمن المعلوم أن لقالون الوجهين في المد المنفصل (القصر والتوسط)، وقد علل ذلك الناظم بأن الهمزة إنما تثبت وصلا لا وقفا .

وهذا الذي نص عليه علماء التوجيه قبل (ابن بري) رحمته على الجميع .

«فإذا انفصلت المدة من الهمزة وكان حرف المد واللين في آخر الكلمة والهمزة في أول الأخرى، ضعف المد ولم يلزم لزومه في المتصل، إذ ليس بلازم في الوصل والوقف كما كان في المتصل، ألا ترى أنك تقف على (قالوا) فتنفصل الواو من همزة (ءامنا) فيزول المد وكذلك ما أشبهه، فلما ضعف المد للعلة التي ذكرناها اختلفوا فيه، فمن ترك المد فعلى ما ذكرناه من علة الانفصال، ومن مد فإنه نظر إلى الموضع الذي يتصل فيه حرف المد واللين بالهمزة فمده، فإذا وقف على الحرف وفصله من الهمزة ترك المد فراعى اللفظ»^(١).

[٧٨] وما أتى من بعد همز الوصل كإيت لانعدامه في الوصل

هذا هو الموضع الرابع المستثنى من مد البدل لورش، وهو أن يكون حرف المد بعد همز الوصل مثل: ﴿أَنْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَذَا﴾ [يونس: ١٥] وقوله: ﴿أَوْثَمِينَ أَمْنَنَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وقوله: ﴿أَنْدَنْ لِي﴾ [التوبة: ٤٩] وما أشبهه في حال الابتداء بهمز الوصل .

وقد علل الناظم ترك المد هنا بأن الهمزة منعدمة في الوصل، فلذا لا تمد حال الابتداء بها، ومما يدل على أن هذا في الابتداء قوله: (كإيت) فجاء بالهمزة محققة، وقد سبق إلى هذا التعليل ولي الله الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) حيث قال:

(١) شرح الهداية ٢، ص ٣٥.

وما بعد همز الوصل إيت.

[٨٦] والهمز في النطق به تكلف فسهلوه تارة وحذفوا

وجه الناظم في هذا البيت الظواهر الصوتية التي تعتري صوت الهمزة، فالهمز فيه لغات وقراءات متعددة، والسبب هو أن الهمزة حرف جلد، صعب في اللفظ بعيد المخرج، وهي مشبهة بالتهوع والسعلة، لشدتها وبعد مخرجها، فلا يمكن النطق بها إلا بتكلف، لما على الناطق بها من المؤونة، لإخراجه إياها من صدره باجتهاد، فلذا قال الناظم: والهمز في النطق به تكلف^(١).

وإلى هذا أشار الإمام الداني رحمته (ت ٤٤٤ هـ):

الهمز فيه كلفة وتعِبُ	لأنه حرف شديد صعبُ
يُخرجه الناطق باجتهادٍ	من صدره وقوة اعتمادٍ
يعيبه الكلفة والتقطعُ	إذ هو كالسعلة والتهوعُ
لذلك فيه النقل والتسهيل	بالجعل بين بين والتبديل ^(٢)

وأنواع تخفيف الهمز أربعة هي التي أشار إليه الداني في هذه الأبيات وهي:

التسهيل، الحذف أو الإسقاط، النقل، الإبدال.

وهذه الأنواع هي أصوات محضة، فالتسهيل صوت، وقد عده سيبويه من الأصوات الفرعية، وهو «عبارة عن تغيير يدخل الهمزة، وهو على أربعة ضروب: بين بين، وبدل، وحذف، وتخفيف.

فبين بين: نشوء حرف بين همزة وبين حرف مد.

(١) المتتوري، ج ١، ص ٢٥٢.

(٢) أبو عمرو الداني، منبهة الإمام المقرئ أبي عمرو الداني، دراسة وتحقيق: حسن وكاك، ط ١، ط ١٤٣٠ -

٢٠٠٩، ج ٢، ص ٦٢٩.

والبديل : إقامة الألف والياء والواو مقام الهمزة عوضاً منها.

والحذف : إعدامها دون خلف لها^(١).

وهذا كلام لخص فيه صاحبه جملاً من الكلام ، كما أنه يفني بالمرام.

[٩٠] ومد قالون لما تسهلاً بالخلف في أو شهدوا ليفصلاً

قوله (ليفصلاً)، تعليل لإدخال قالون ألفاً بين الهمزة المحققة والمسهلة، فبين الناظم أن من أدخل ألفاً رأى أن ثقل الهمزة مستمر مع تسهيل الثانية، لأن الهمزة المسهلة بين بين في حكم المحققة في زنتها.

قال سيبويه: والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة في الزنة، يدل ذلك على ذلك قول الأعشى^(٢):

أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَبِهِ رَيْبُ الْمُنُونِ وَدَهْرٌ مُتَبَلُّ خَبَلٍ

فلو لم تكن بزنتها محققة لانكسر البيت^(٣).

«لأنه سيؤدي إلى اجتماع ساكنين، وذلك لم يجتمع في الشعر، ووزن (أَنَّ رَأَتْ) مفاعلن، والأصل مستفعل سقطت فيه السين للزحاف، فهذا يبين أن الهمزة المجعولة بين بين بزنة المحققة، وإذا كان كذلك فإن من خفف الثانية يستثقل من اجتماع الهمزتين ما كان يستثقله لو حقق ففصل لذلك بين المحققة والمخففة بألف كراهة اجتماعهما، كما فصلوا بألف بين النونات في قولك: اضربنن وما أشبهه^(٤)».

(١) ابن الطحان السبائي، مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط١، مكتبة التابعين القاهرة، مكتبة الصحابة الشارقة ط، ٢٠٠٧، ص ٦٨-٦٩.

(٢) هو للأعشى أحد أصحاب المعلقات المشهورين والبيت في: الكتاب: ٣/ ١٥٤، والمقتضب: ١/ ١٥٥ ويروى: (ودهر مفند خبل).

(٣) الكتاب، ج ٣، ص ٥٤٩-٥٥٠.

(٤) المهدي، ج ١، ص ٢٧١-٢٧٢.

[١٠٦] وبعده احذف همز وصل الفعل لعدم اللبس بهمز الوصل

من المقرر أن همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل فلها نوعان :
النوع الأول: دخولها على همزة الوصل في الأفعال، فالحكم أن تحذف همزة
الوصل، وتبقى همزة الاستفهام.

النوع الثاني: دخولها على همزة الوصل في الأسماء، فإن همزة الوصل تسهل أو
تبدل.

والعلة في ذلك: أن همزة الوصل في النوع الأول مكسورة، فإذا حذفت وبقيت
همزة الاستفهام، علم أن الكلام استفهام؛ لبقاء همزته.

وهمزة الوصل في النوع الثاني مفتوحة كهمزة الاستفهام، فإذا حذفت همزة
الوصل منه وبقيت همزة الاستفهام، لم يعلم الكلام أخبر هو أم استفهام، فيقع
اللبس لذلك بين الاستفهام والخبر، فوجب ألا تسقط همزة الوصل من هذا
النوع^(١).

[١٧٦] ورقق الأولى له من بشرر ولا ترققها لدى أولي الضرر

[١٧٧] إذ غلب الموجب بعد النقل حرفان مستعل وكالمستعلي

أمر ابن بري في البيت الأول بترقيق الراء الأولى في كلمة ﴿بِشَّرَر﴾ [المرسلات :
٣٢] ، ونهى عن ترقيق الراء الثانية في كلمة ﴿أَلْضَّرَر﴾ [النساء: ٩٥]، ثم علل في
البيت الثاني، وبين وجه التفرقة بين الكلمتين، وهي أن لفظة ﴿أَلْضَّرَر﴾ وإن توفر
فيها موجب الترقيق، وهو كسر الراء الثانية فقد منع الترقيق وجود حرف
الاستعلاء، وهو الضاد، وبما أن حرف الاستعلاء وحده لا يكفي لمنع الترقيق كما في

(١) ابن آجروم، فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني، تحقيق: عبد الرحيم نبولسي، رسالة دكتوراة

﴿الْأَبْصُرِ﴾، و﴿تَبْصِرَةً﴾، وشبهها، فلذا أضاف الناظم علة أخرى، وهي وجود المشبه بالاستعلاء، وهو الراء المفتوحة، وقد نص المتتوري على أن هذا التعليل لم يسبق إليه ابن بري، فقد علل الداني رحمته بوجود حرف الاستعلاء فقط، لكن الناظم أضاف علة أخرى معضدة ومقوية، وهي الراء المفتوحة^(١).

[١٧٩] إلا إذا لقيها مستعل والخلف في فرق لفرق سهل

تكلم الناظم في هذا البيت على الراء من كلمة ﴿فِرْقٍ﴾ [الشعراء: ٦٣]، وبين أنه مع وقوع حرف الاستعلاء بعدها، فقد اختلف في تفخيمها وترقيقها لفرق واضح، وهو أن من اعتبر حرف الاستعلاء بعدها قال: حكمها التفخيم، ومن نظر إلى أن حرف الاستعلاء مكسور، - والكسرة تضعفه - قال: هي مرققة، وإلى هذا أشار الإمام الشاطبي رحمته فقال:

وَيَجْمَعُهَا قِطَّ خُصَّ ضَغْطٍ وَخُلْفُهُمْ
بِفِرْقٍ جَرَى بَيْنَ الْمَشَايخِ سَلْسَلًا

[١٨٣] والاتفاق أنها مكسورة رقيقة في الوصل للضرورة

تكلم الناظم هنا على تعليل ترقيق الراء المكسورة ووجهها بقوله (للضرورة) أي: أن ترقيق الراء المكسورة لازم ضرورة، لا يمكن غيره، من جهة أن الكسر يطلب من الفم أسفله، والترقيق يناسب ذلك، فغلبت الكسرة على الراء حتى أخرجتها عن أصلها، فلو فحمت لكان تصعد وانسفال في حالة واحدة، وكان تكلف شديد^(٢).

[١٩٨] ولا يرى في النصب للقراء والفتح للخفة والخفاء

(١) المتتوري: ٥٨٤/٢.

(٢) الفجر الساطع: ٣/٣٩٥.

هذا تعليل لامتناع الروم عند القراء في المنصوب والمفتوح، وذلك أن الفتح خفيف خروج بعضه كخروج كله، فهو لذلك لا يتبعض كما يتبعض الكسر والضم لثقلها، فإذا أريد رومه اشتبه الروم فيه بإشباع الصوت به، لسرعة خروجه مع النطق فامتنع لذلك فيه^(١).

قال القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) وإنما امتنع في الفتحة لخفتها، فإذا خرج بعضها خرج سائرهما؛ لأنها لا تقبل التبعض، كما يقبله الكسر والضم، ومن ثم لم يجزه من القراء إلا من شذ كأبي الطيب فيما حكاه الجعبري عن مكّي عنه إلا أنه قال: « وتركه أحب إلي » وإذا قلنا به على شذوذ فيحتاج في النطق به إلى رياضة تامة، كما نبه عليه المرادي في (شرح ألفية النحو) وهو عسر، بل لا يكاد يلفظ به على وجهه، ولذلك لم يجزه القراء ومن وافقهم^(٢).

[٢٣٦] وأرأيت وهأنتم سهلا عنه وبعضهم لورش أبدلا

[٢٣٧] والهاء يحتمل كونها فيه من همز الاستفهام أو للتنبيه

[٢٣٨] وهي له من همز الاستفهام أولى وهأنا انقضى نظامي

تحدث الناظم في البيتين الأخيرين عن تعليل قراءة ﴿هَأَنْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦]،

وبين أن الهاء تحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون للتنبيه، وهي التي تصاحب أسماء الإشارة كما في (هذا)

و(هؤلاء)، والضمائر المنفصلة كما في (هأنت) و(ها أنتم).

(١) المتتوري، ج ٢، ص ٦٨٣.

(٢) القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية ط، مجمع الملك فهد

لطباعة المصحف الشريف ج ٣، ص ١٢١٢-١٢١٣.

والثاني: أن تكون مبدلة من همزة، ويكون الأصل أنتم، بهمزتين، فأبدلت الأولى هاء كما قالوا: هرقت الماء، والأصل: أرقت الماء، وقالوا ماء مهراق وأصله مؤراق^(١).

وأطلق الناظم الحكم فيشمل قالون وورش، جريا على اصطلاحه في إطلاق الحكم.

لكن الذي ذكره على مذهب من جعل التوجيهين لكل القراء على السواء، وهناك من وجه الهاء هنا وجعل القراء فيها على أقسام.

وقد ذكر الإمام الشاطبي رحمته هذا التعليل فقال:

وَفِي هَائِهِ التَّنْبِيهِ مِنْ ثَابِتٍ هُدًى وَإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةٍ زَانَ جَمَلًا
وَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ عَنِ غَيْرِهِمْ وَكَمْ وَجِيهِ بِهِ الْوَجْهَيْنِ لِلْكَلِّ حَمَلًا

فذكر لورش أنها مبدلة من همزة وهي عنده مثل: ﴿ءَأَنْدَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] حيث سهل الهمزة الثانية من دون إدخال، وله وجه البديل كالوجه الثاني في ﴿ءَأَنْدَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

وأما قالون فتحتمل قراءته الوجهين، وهذا معنى قول ولي الله الشاطبي:

ويحتمل الوجهين عن غيرهم.

ومنهم قالون، فيجوز أن تكون الهاء عنده مبدلة من همزة؛ لأنه يفصل بين الهمزتين بألف، فيكون قالون على أصله في إدخال الألف والتسهيل.

ويحتمل أن تكون هاء التنبيه دخلت على (أنتم) فسهلها قالون لتوسطها بدخول حرف التنبيه عليها، مع اتباع الرواية والأثر^(١).

(١) أبو عبد الله الفاسي، اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، تحقيق: عبد الله نمكاني رسالة ماجستير ج ٢، ص

المبحث الثاني

التوجيهات الصرفية

[٥٨] رعاية لأصله في أصلها قبل دخول جازم لفعالها

معنى البيت: أن قالون قرأ المواضع الاثنتي عشرة بقصر هاء الضمير بخلف في: ﴿يَأْتِيَهُ مُؤْمِنًا﴾ [٧٥:] بطه ، وهذه المواضع هي: ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥] وأخواته.

وحجة قالون مراعاة أصل هذه الهاء، فهي وإن كانت في الحال واقعة بين حركتين إلا أنها في الأصل واقعة بين ساكن قبلها وحركة بعدها، فقالون راعى الأصل فقصر، وورش راعى الحال فوصل.

وهذا الذي ذكره الناظم نفس ما ذكره المهدي إذ قال: «ومن كسر الهاء المتصلة بالفعل المجزوم أو ضمها ولم يصلها بواو ولا بياء في ﴿يَرِضُهُ﴾ [الرَّمْر: ٧] و﴿يُؤَدِّهِ﴾ [آل عمران: ٧٥] ونظائرها أنه أجراه على أصل الكلمة قبل أن يجزم؛ لأن أصل ﴿يُؤَدِّهِ﴾ [آل عمران: ٧٥] و﴿نُؤْتِيَهُ﴾ [آل عمران: ١٤٥] و﴿يَرِضُهُ﴾ [الرَّمْر: ٧] (يؤديه ونؤتيه ويرضاه) (٢).

وقول الناظم (قبل دخول جازم) من باب التغليب لأن الكلمات الاثنتي عشرة كلها أفعال مضارعة ما عدا ﴿أَرْجِيهِ﴾ [الأعراف: ١١١] في الموضعين و﴿فَأَلْقَاهُ﴾ [النمل: ٢٨] (٣).

[٦٠] ونافع بقصر يرضه قضى لثقل الضم وللذي مضى

(١) المصدر نفسه، ص ٦٥٨.

(٢) شرح الهداية، ج ١، ص ٢٢٥.

(٣) الخراز، القصد النافع لبغية الناشئ والبارع، ص ١١١.

في هذا البيت تعليل لقراءة قوله تعالى: ﴿يَرِضْهُ﴾ [الرَّمْر: ٧] فقد اتفق قالون وورش على القصر في هذا الموضع، والذي دفع الناظم لهذا التوجيه هو الإشكال الذي قد يورد، وهو أن ورشا وصل المواضع الاثني عشر التي قبلها ساكن في الأصل ومتحرك في الحال فكان ينبغي له أن يصل ﴿يَرِضْهُ﴾؛ لأنها على منوال الكلمات الأخرى، ولكنه قصر هنا لاجتماع علتين في هذه الكلمة كما ذكر الناظم وهما:

ثقل الضم: وذلك أن الضم أثقل من الكسر، فلم يحتج إلى تكثير لثقله، واحتاج الكسر إلى ذلك ليوازن به الثقل، إذ الكسر أخف من الضم^(١).

وللذي مضى: يقصد به ما تقدم من التعليل في قوله:

رعاية لأصله في أصلها.

وهو وقوع الهاء من ﴿يَرِضْهُ﴾ في الأصل بعد ساكن وهو الألف فقصر وورش هذه الكلمة لوجود علتين فيها مع الرواية وهي الأصل .

[٦١] ولم يكن يراه في هاء يره مع ضمها وجزمه إذ غيره

[٦٢] لفقد عينه ولامه فقد ناب له الوصل مناب ما فقد

هذا تعليل لقراءة نافع ﴿يرَهُ﴾ بالصلة مع أنه مضموم ومجزوم مثل كلمة ﴿يَرِضْهُ﴾ فبين الناظم أن ﴿يرَهُ﴾ زادت شيئاً آخر على ﴿يَرِضْهُ﴾ وهو فقد عينه ولامه بخلاف ﴿يَرِضْهُ﴾ فقد فقد منه لأمه فقط.

وفي ضمن كلام الناظم إلزام وانفصال على طريقة علم الجدل، وبيان ذلك أنه لما علل لقالون قصر ﴿يُودِّه﴾ وبابه بمراعاة أصله في الهاء قبل دخول الجازم، فهم منه أن ورشا لم يراع ذلك فلزم عنه أن لا يقصر ﴿يَرِضْهُ﴾ فبين أنه إنما قصر ﴿يَرِضْهُ﴾ لعلتين كما تقدم.

(١) المصدر نفسه، ص ١١٢.

فلزم على ذلك أن لا يمد ﴿يِرَهُ﴾ كما لم يمد ﴿يِرْضَهُ﴾ لوجود علة القصر، وهي الضم، ومراعاة الأصل قبل الجزم، فأجاب الناظم عن هذا الإشكال بأن ﴿يِرَهُ﴾ وصلت لكثرة الاعتلال وذلك قوله:

لَفَقَدِ عَيْنِهِ وَلَا مِهَ فَقَدَ نَابَ لَهُ الْوَصْلُ مَنَابَ مَا فَقَدَ

وينبغي علينا أن نعرف الوزن الصرفي لهذه الكلمة، فقد مرت بمراحل:

أصلها قبل الاعتلال: يِرَائِيٌّ عَلَى وَزْنِ يَفْعَلُ.

ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا فصارت (يِرَائِيٌّ).

ثم نقلت حركة عينه إلى فائه وسقطت الهمزة فصار (يرى) على وزن (يفعل) لأن

أصله (يرئِيٌّ).

ثم دخل الجازم فحذف الألف فصار (ير) على وزن (يَفَ) ولم يبق من الكلمة

إلا فاؤها.

ثم اتصل به الضمير فصار (يره) ^(١).

فلأجل هذه العلل وبقاء الفاء من أصولها فقط وصلها نافع ليقوم الوصل مقام

ما فقده اللفظ وهذا معنى قوله:

فَقَدَ.....فَقَدَ نَابَ لَهُ الْوَصْلُ مَنَابَ مَا فَقَدَ

[٨١] له توسطاً وفي (سوءات) خلف لما في العين من فَعَلَات

تحدث الناظم في هذا البيت عن كلمة (سوءات) وبين أن ورشا يمدّها بخلاف،

ثم بين لنا سبب الخلاف وهو أن (سوءات) جمع سَوَاءٍ، وَفَعْلَةٌ حَقُّهَا أَنْ تَجْمَعَ عَلَى

فَعَلَاتٍ إِذَا كَانَتْ فِي اسْمٍ صَحِيحٍ تَقُولُ: صَفْحَةٌ وَصَفْحَاتٌ، وَصَحْفَةٌ وَصَحْفَاتٌ،

وَجَفْنَةٌ وَجَفْنَاتٌ، وَإِذَا كَانَ مَعْتَلًا وَآوَا أَوْ يَاءً، فَإِنَّهَا تَبْقَى عَلَى سَكُونِهَا، لِثِقَلِ الْحَرَكَةِ

(١) القصد النافع، ص ١١٤.

على حروف العلة فتقول في: (جَوَزَة جَوَزَات) وفي: (بَيْضَة بَيْضَات)، وأما بنو هذيل فقد حركوها على الأصل، وعلى هذه اللغة قول شاعرهم الهذلي^(١):

أخو بيضات رائح متأوب رقيق بمسح المنكبين سبوح

وكان الأصل يقضي أن تجمع (سوأة) على فعلات، لولا أنهم استثقلوا الحركة على الواو، ولو جمعت كذلك لتحركت الواو، فلا يكون فيها مدخل للمد، فمن نظر إلى هذا الأصل لم يمد، ومن راعى اللفظ مد كسائر الفصّل^(٢).

وهناك علة أخرى في (سوءات) ذكرها مكّي والمهدوي لم يذكرها الناظم. بينها الأخير بقوله: «وعلته في مخالفته أصله في ﴿سَوَاءُ تَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠] و﴿سَوَاءُ تِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦] في ترك مد الواو، أنه لما اجتمع في الكلمة مدتان مد أولاهما بالمد وهي الألف التي بعد الهمزة، إذا لم للألف في الأصل، وإنما مدت الياء والواو لمضارعة الألف، فمد أولاهما بالمد وترك الأخرى»^(٣).

وكذا قال مكّي، وكلاهما صدر بغير العلة التي اقتصر عليها ابن بري، وهذا يعد من اختياراته في التوجيه.

وقد ورد في بعض روايات (الدرر اللوامع في أصل مقر الإمام نافع) بعد البيت المذكور.

وقد ذكرت سبب الخلاف في غير هذا بكلام شاف

قال ابن القاضي: «وهذا البيت قد رواه الأستاذ أبو زيد عبد الرحمن الجادري، عن الأستاذ أبي زكرياء بن أحمد السراج، عن القاضي أبي محمد بن مسلم، عن الناظم^(٤)».

(١) البيت في المحتسب غير منسوب لأحد بل اقتصر ابن جني على قوله الهذلي ج ١، ص ٥٨.

(٢) المتتوري، ج ١، ص ٢٣٣.

(٣) المهدوي، ج ١، ص ٣٧.

(٤) ابن القاضي، الفجر الساطع والضيء اللامع في شرح الدرر اللوامع، ج ٢، ص ٢٥٣.

وهذا البيت يشير فيه الناظم -والله أعلم- إلى جوابه عن لغز الإمام أبي الحسن الحصري (ت ٤٨٨هـ) ، وبما أن هذا اللغز له أهمية كبيرة عند علماء القراءات، فإننا سنورده ونورد أجوبة بعض الأئمة عليه؛ لأننا نستفيد منه أشياء منها:

- مكانة الإمام الحصري القرائية فقد انبرى للرد عليه كبار قراء المغرب والمشرق.

- يبين لنا هذا اللغز سبب احتفاء علماء هذا الفن بكلمة (سوءات) وشهرتها في كتب هذا الفن.

- كما أنه يبين لنا منهجا تربويا سار عليه بعض العلماء في كتبهم وهو منهج الإلغاز كما نلمسه واضحا عند ابن القاضي المكناسي في كثير من كتبه.

وهذا نص اللغز :

سألتم يا مقرئي الغرب كله وما لسؤال الخبر عن علمه بُد
بحرفين مدوا ذا وما المد أصله وذا لم يمدوه ومن أصله المد
وقد جمعا في كلمة مستيئة على مثلكم تحفى ومن مثلكم تبدو
قال السخاوي مفسرا لغزه: « الحرف الذي مد ولا أصل له في المد في قوله
الألف، والذي لم يمد ومن أصله المد الواو، وأشار إلى (سوءاتكم) بقوله: « على
بعضكم تحفى ومن بعضكم تبدو»^(١).

وقد أجاب عنه كثير من الأعلام منهم ولي الله الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، وأبو إسحاق ابن الحداد، وأبو إسحاق الجعبري (ت ٧٣٢هـ)، وأبو الحسن ابن بري (ت ٧٣٠هـ).

(١) السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد، تحقيق: مولاي الإدريسي الطاهري، ط، مكتبة الرشد الرياض ط، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥، ج٢، ص ٢٨٦.

ويعتبر جواب الإمام (ابن بري) أحسن هذه الأجوبة للأموال التالية:

- التزامه بعدد أبيات القصيدة التي عارضها
 - إيجازه في الجواب والدخول مباشرة في الموضوع
 - لم يقع فيما وقع فيه بعض المجيبين من إساءة الأدب مع صاحب اللغز وإليك جواب الإمام ابن بري بعد أن تبينت بعض مزاياه:
- قال **رحمته**:

نعم لم يمدوا الواو في جمع سوءة وفي ألف من بعد همزته مدوا
لأن هذيلًا تفتح العين مطلقًا فليس إذن في الواو إن فتحت مد
ومن قال في المعتل تسكين عينه فما إن له عن مدها وسطا بد

وأحسن به من جواب، فقد حالفه الصواب، كما أنه تنزل مع المخالف وأجابه بمذهبه.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نخرج على جواب (ولي الله الشاطبي) الذي يعد من أجود من أجاب الحصري **رحمته**، بأبيات أطال فيها البيان، مشتملة على النصح لأهل القيروان.

جواب الإمام أبي القاسم الشاطبي:

عجبت لأهل القيروان وما حدوا لورش ومد اللين للهمز أصله وما بعد همز حرف مد يمهده وفي همز (سوءات) يمد وقبله يقولون عين الجمع فرع سكونها
لدى قصر سوءات وفي همزها مدوا سوى مشرع الثنيا إذا عذب الورد سوى ما سكون قبله ما له مد سكون بلا مد، فمن أين ذا المد؟ فذو القصر بالتحريك الاصل يعتد

ويوجب مد الهمز هذا بعينه لأن الذي بعد المحرك ممتد
ولولا لزوم الواو قلبا لحركت بجمع لفعلات في الاسما له عقد
وتحريكها واليا هذيل وان فشا فليس له فيما روى قارئ عد
وللحصري نظم السؤال بها وكم عليه اعتراض حين فارقه الجد
ومن يعن وجه الله بالعلم فليعن عليه، وإن عنى به خانه الجد^(١)
وقد أعاد طرح السؤال، ثم أجاب عنه، ثم نصح لصاحبه.

[٨٢] وقصر موثلا مع الموءودة لكونها في حالة مفقودة

تحدث الناظم في هذا البيت عن تعليل قراءة ورش لـ ﴿الْمَوْدَةُ﴾ [التكوير: ٨] و﴿مَوْتِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] بترك المد في الواو، وبين أن علة ترك المد، لكونها في حالة مفقودة أي لكون الواو فيها مفقودة في حالة من أحوال التصريف.
يقال: وأل يثل: إذا لجأ، ووأد يثد: إذا ثقل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْدُهُ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥] أي: لا يثقله، و(الموءودة): هي البنت التي تدفن حية، والأصل يُؤْدُ وَيُؤْتِلُ، كما تقول: وَعَدَّ يَعْدُ، وَوَزَنَ يَزِنُ، والأصل يُوْعِدُ وَيُوْزِنُ، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة^(٢).

وهذا التوجيه نفسه نص عليه بعض المتقدمين^(٣).

قال أبو العباس المهدوي:

وعلته في ترك مد ﴿مَوْتِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] أن الواو قد تسقط في بعض التصريف، نحو قولك: وأل يثل فلما سقطت في يثل ضعف المد فيها لما لم يلزم في جميع

(١) السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد، ج ٢، ص ٢٨٦.

(٢) المتنوري، ج ١، ص ٢٣٤.

(٣) انظر: الدر المصون: ج ١٠، ص ٧٠٢.

تصارييف الكلمة. وعلته في ترك مد ﴿الْمَوْدَةُ﴾ [التكوير: ٨] أن الهمزة قد تحذف في التخفيف على لغة من قال: (المودة) مثل: (الموزة)، فلما كانت الهمزة التي من أجلها تمد الواو قد تحذف في بعض الأحوال ضعف المد لها^(١).

وقال أبو محمد مكى بن أبي طالب: «فإن قيل: فما بال ورش لم يمد ﴿مَوْتِلاً﴾ وفيه حرف لين بعده همزة كـ ﴿سَوَاءٍ﴾؟»

فالجواب أنه لما كانت الواو سكونها عارض لدخول الميم عليها، وأصلها الحركة في (وأل) إذا (لجأ) لم يمد ليفرق بين ما أصله الحركة، وبين ما لا أصل له في الحركة كـ ﴿سَوَاءٍ﴾، وأيضاً فإنه فرق بين مد فاء الفعل وبين مد عين الفعل، فمد عين الفعل للزوم السكون لها، ولم يمد فاء الفعل إذ السكون لا يلزمها، والمد لا يكون إلا في ساكن أبداً^(٢).

بينما نجد من ذهب إلى أن ﴿مَوْتِلاً﴾ ترك مدّها مشاكلة للفواصل؛ لأن بعدها ﴿مَوْتِلاً﴾^(٣).

[٩١] وحيث تلقى ثلاث تركه وفي أئمة لنقل الحركة

هذا تعليل لترك قالون الإدخال في ﴿أئمة﴾، ولم يدخل هنا ألفا لعلتين اقتصر الناظم على إحداهما وهي:

لنقل الحركة، وهذا يقتضي أن نعرف الأصل الصري لهذه الكلمة.

﴿أئمة﴾ جمع إمام، مثل: فراش وأفرشة، وحمار وأحمره، وحزام وأحزمة، وأصلها: (أئمة)، فاستقلوا الجمع بين همزتين وميمين في كلمة واحدة، فنقلوا حركة الميم

(١) المهدي ج ١، ص ٣٧.

(٢) الكشف، ج ١، ص ٥٦.

(٣) أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأمان، تحقيق: إبراهيم عوض، ط، دار الكتب العلمية، ص ١٢٦.

الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها، وأدغموا الميم في الميم التي بعدها، فصار (أئمة)، ورسمت في جميع المصاحف بالياء للزوم كسرتها، وهذا معنى قول الناظم (لنقل الحركة) أي لأن الحركة عارضة، لأن الهمزة ساكنة في الأصل كما تقدم بيانه^(١). ولم يرتض هذا التعليل الإمام الخراز رحمته وقال:

«وهذا لا ينهض عند النظر لأنه إذا امتنع الفصل من أجل تقدير سكون الهمزة فيلزم ألا تسهل بين بين، وقد سهلت. والذي يجب أن يقال أن الهمزتين في ﴿أئمة﴾ في كلمة واحدة حقيقة، بخلاف ﴿أعداء﴾ ونظائره، فإن الهمزتين هناك في الحقيقة في كلمتين، لأن الأولى داخلة على الثانية، لمعنى الاستفهام، ولكن لما لم تنفصل منها صارت كأنها معها في كلمة واحدة. فقولهم في نحو ذلك من كلمة واحدة مجاز لا حقيقة، والهمزتان في ﴿أئمة﴾ في كلمة واحدة كما ذكرت^(٢).

[٩٦] وسهل الأولى لقالون وما أدى لجمع الساكنين أدغما

[٩٧] في حربي الأحزاب بالتحقيق والخلف في بالسوء في الصديق

تحدث الناظم عن مذهب قالون في الهمزتين المكسورتين من كلمتين وأخبر أنه يسهل الأولى منهما، لكنه خالف قاعدته في ثلاثة مواضع، في حربي الأحزاب قولاً واحداً، وفي ﴿بِالسَّوْءِ إِلَّا﴾ [يوسف: ٥٣] بالخلف، وعلل الناظم خروج قالون عن قاعدته في هذه المواضع، بأن التسهيل هنا يؤدي إلى الجمع بين الساكنين، فلذا أبدل الهمزة ثم أدغمها، وإليك بيان التعليل.

أما موضعاً الأحزاب فهما قوله تعالى: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ﴾ [الأحزاب: ٥٠] و﴿يُبَيِّنَاتِ لَنَبِيِّ إِلَّا﴾ [الأحزاب: ٥٣] وبيان ذلك أنه لو سهل الهمزة الأولى هنا لقربت من الياء

(١) المتتوري ج ١، ص ٢٧٧.

(٢) القصد النافع، ص ١٦٥.

الساكنة وقبلها ياء ساكنة، فيؤدي إلى اجتماع ساكنين مثلين، فلما تعذر التسهيل رجع إلى البدل فأبدلها ياء؛ لانكسار ما قبلها، وقبلها ياء ساكنة فأدغم فصار: ﴿لِلنَّبِيِّ﴾ و﴿بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾ بياء مشددة، وذلك على قياس تسهيل همزة المتحركة بعد الياء الساكنة الزائدة نحو: ﴿الْبَرِّيَّةِ﴾ [البينة: ٦] وما أشبه ذلك^(١).

وأما ﴿بِالسُّوَاءِ إِلَّا﴾ [يوسف: ٥٣] فإنه أبدل همزة واوا، لانضمام ما قبلها، ثم أدغم الواو التي قبلها فيها، فصار (بالسو) بواو مشددة، وأجرى الواو الأصلية، مجرى الواو الزائدة، لأن همزة لا تبدل واوا للواو التي قبلها، ولا ياء للياء التي قبلها، إلا إن كانتا زائدتين^(٢)

[١١١] وحقق الإيوا لما تدرية من ثقل البدل في تؤويه

من مذهب ورش أن يبدل كل همزة ساكنة وقعت فاء للفعل، لكنه حقق همزة الإيواء؛ لعله ذكرها ابن بري هنا، وهذه من العلل التي سبقه إليها (الإمام الشاطبي) في قوله:

وتؤوي وتؤويه أخف بهمزه.

وبيان هذه العلة، أن إبدال الهمز الغرض منه هو التخفيف، ولو أبدل هنا لاجتماع واوان، وضمة وكسرة، واجتماعهما أثقل من الهمز، فأثر الهمز في ذلك، طلبا للخفة، وترك الإبدال لثقله^(٣).

[١٢٣] والهمز بعد نقلهم حركته يحذف تخفيفا فحقق علة

(١) المصدر نفسه: ص ١٧٢.

(٢) المتتوري، ج ١، ص ٢٩٧.

(٣) شرح الهداية، ج ١، ص ٥٥.

يتحدث الناظم في هذا البيت على علة حذف الهمزة لورش بعد نقل الحركة، فأخبر أن الهمزة تحذف من أجل التخفيف، وهذه العلة ممن قال بها أبو العباس المهدي، وتلميذه ابن مطرف الكناني، قال ابن مطرف رحمته: «أما ورش في نقله لحركة الهمزة، وطرحها على الساكن الذي قبلها، فإنما ذلك؛ لما قدمناه من ثقل الهمزة، فأراد تخفيف النطق بها بإلقاء حركتها على الساكن الذي قبلها، وبحذفها، وبقيت حركتها تدل عليها، وإنما قلنا أنه حذفها حذفاً؛ لأن بعض النحويين كان يقول: إنما حذفها لالتقاء الساكنين: الهمزة التي سكنت لما زالت عنها الحركة، والحرف الذي قبلها حركته عارضة، فهي في حكم السكون، وهذا القول ليس بشيء؛ لأنه إذا كانت الحركة في الحرف الساكن عارضة، فكذلك يلزمه أن يجعل السكون في الهمزة عارضاً ولا يعتد به، فلا يلتقي على هذا ساكنان.

فإن قال قائل: ألا أبقاها بعد إلقاء حركتها ساكنة؟ فقال في (قل أذك) (قل أذك) وفي (من آمن) (من آمن). قلنا له: إنما طرح حركة الهمزة على ما قبلها طلباً للتخفيف، والهمزة في أمرها مخالفة لجميع الحروف، وذلك أن الحرف إذا كان متحركاً، ثم أريد تخفيفه أسكن طلباً للتخفيف والهمزة متى أسكنت كانت أثقل منها متحركة^(١)».

ويؤخذ من كلام ابن مطرف أن هذه العلة ليست محل اتفاق بين العلماء، ولذا نجد من علل حذف الهمزة بالتقاء الساكنين، كمكي بن أبي طالب القيسي، وأبي عمرو الداني، وأبي داود بن نجاح^(٢).

[١٤٤] وتظهر النون لو أو أويأ في نحو صنوان ونحو الدنيا
[١٤٥] خيفة أن يشبه في ادغامه ما أصله التضعيف في التزامه

(١) البديع في شرح القراءات السبع، مخطوط، لوحة: ٢٥.

(٢) المتتوري: ٣٨٤/١.

هذا تعليل من الناظم لإظهار النون، إذا وقعت مع الواو والياء في كلمة، أي خيفة أن يشبه ذلك النوع المدغم في حال إدغامه، نوعاً آخر أصله التضعيف، وذلك أنك لو أدغمت (قنوان) فقلت (قوان)، وكذلك (دنيا) فقلت فيها (دُيا)، لوقع اللبس كما ذكر الناظم، فلا يدرى هل ذلك مضاعف في الأصل، أو مما أدغمت نونه.

كما لو بنيت مثال (فنعل) من (علم) لقلت: (علم) بنون ظاهرة، ولو أدغمت لقلت: (علم) فيلتبس بـ (فَعَل) فلا يدرى هل هو (فنعل)، أو (فعل)^(١).

قال ابن مطرف في (البديع):

«وكل القراء مجمعون على إظهار النون إذا اتصلت بالياء والواو في كلمة نحو: ﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩] و ﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤] و ﴿بِنْيَلَةٌ﴾ [التوبة: ١٠٩] و ﴿الدُّنْيَا﴾، وما أشبه ذلك، وإنما كان ذلك لخيفة الالتباس في الأبنية لأن (صنوانا) (فعلان)، فلو أدغم لالتبس بغيره من المضاعف وصار بمنزلة ما عينه ولامه واوان، كقولك (قوة) و(جو)، أو ياءان، كقولك (حي) فلما لم يقع لبس في مثل: ﴿قِنْوَانٌ﴾ و ﴿صِنْوَانٌ﴾ أظهرت النون، ألا ترى أنهم يدغمون النون في الميم في قولهم: ﴿مِن مَّالٍ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، وفي الواو إذا قالوا ﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] هذا في المنفصل، ثم قالوا: (المحي) (يمحي) فأدغموا النون في الميم في المنفصل حيث أمنوا الالتباس؛ لأن هذا المثال لا يضاعف فيه في المتصل الميم أبداً، وهو (انفعل) فلو لم يجعله (انفعل)، وجعلنا الميم المشددة أصلية صارت (أفعل)، وليس في الكلام (أفعل) فجاز إظهار النون في: ﴿قِنْوَانٌ﴾ و ﴿صِنْوَانٌ﴾ لما ذكرنا»^(٢).

(١) الكشف، ج ١، ص ١٦٢.

(٢) ابن مطرف الكناني، البديع في شرح القراءات السبع، مخطوط لوحة ٣١، قيد التحقيق.

وقد سبق إلى هذا التوجيه الحصري حيث قال:

وما يتغير لا دغام بناؤه فلا بد من إظهارها فيه للعدر^(١)

[١٦١] فصل ولا يمنع وقف الراء إمالة الألف في الأسماء

[١٦٢] حملا على الوصل وإعلاما بما قرأ في الوصل كما تقدما

تطرق الناظم في البيت الثاني لإمالة الألف في الأسماء؛ لجرة الراء بعدها حالة الوقف، وأخبر أن ورشا يقف على هذا النوع بالإمالة، ثم علل الوقف بالإمالة بعلتين:

بأنه حُمل فيه الوقف على الوصل.

وأنه إعلام بمذهبه حالة الوصل، وزاد أبو عمرو الداني عللا أخرى منها: التفرقة بذلك بين ما تجوز الإمالة فيه من ذلك، وبين ما لا تجوز، ومنها أن الوقف عارض فلا ينبغي أن يغير له لفظ الكلمة، إذ هو غير لازم^(٢).

[١٨٠] وقبل كسرة وياء فخما في المرء ثم قريبة ومريا

[١٨١] إذ لا اعتبار لتأخر السبب هنا وإن حكي عن بعض العرب

تطرق الناظم هنا إلى حكم الراء في الكلمات التالية: ﴿الْمَرْءِ﴾، و﴿الْقَرِيَّةِ﴾، و﴿مَرِيْمَ﴾، وبين أن حكمها التفخيم، وإنما نص على هذه الكلمات بأعينها؛ للخلاف بين المدرستين الأثرية والقياسية في الترقيق والتفخيم في هذه الكلمات، فمذهب الإمام الحصري، ومكي بن أبي طالب، وابن شريح، الترقيق، فرد الناظم عليهم في هذا البيت، وبين أن العلة في هذه الكلمات أن السبب الموجب للترقيق

(١) ابن عزيمة الإشبيلي، منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية، ط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب ص ٣٥٥.

(٢) المتتوري: ٥٠٣/٢.

تأخر عن الراء، وهو لا يؤثر إلا في حالة تقدمه على الراء، وأيضا لأن الياء في ﴿مَرِيْمٌ﴾، و﴿الْقَرْيَةَ﴾ مفتوحة، والياء إذا تحركت بالفتح لم توجب إمالة ولا ترقيقا، بل هي كسائر الحروف^(١).

[٢٣١] واختلس العين لدى نعماء وفي النساء لا تعدوا ثما

[٢٣٢] وما يهدي ثم خا يخلصون إذ أصل ما اختلس في الكل السكون

لما ذكر الناظم أن قالون يقرأ بوجه الاختلاس هذه الكلمات الأربع، - ولم يذكر لقالون وجه الإسكان- تطرق في الشطر الأخير إلى تعليل الاختلاس في هذه المواطن الأربعة مبينا أن هذه الكلمات أصلها السكون وبيان ذلك أن كلمة، ﴿فَنِعْمًا﴾ [البقرة: ٢٧١] أصلها: نَعَمَ مَا ، فلما أدغم كَسَرَ العين، لالتقاء الساكنين، ثم اختلس الحركة، تنبيها على أنها كانت ساكنة في الأصل، ويحتمل أن يكون الأصل عنده (نعم) فكره توالي الكسرات إذا أشبع، فأخفى الحركة لكون ذلك أخف من الإشباع^(٢).

وفي نَعِمًا لغات أربع ليس هذا محلها.

وأما ﴿تَعْدُوا﴾ [النساء: ١٥٤] فأصله (تعدوا) ، نقلت حركة التاء إلى العين، ثم أدغمت التاء في الدال، فالتقى ساكنان، فاختلس حركة العين، ليدل على أنها حركة غير لازمة، وحسن ذلك للتشديد الذي في الكلمة، ولطوها^(٣).

وأما ﴿يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥] فأصله (يهدي)، نقلت حركة التاء إلى الهاء، ثم أدغمت في الدال، فصار ﴿يَهْدِي﴾ بفتح الهاء وتشديد الدال، فلم يشبع الحركة إذ ليست بأصل على الهاء، ليين أنها حركة لغير الهاء .

(١) القصد النافع: ٢٨٦.

(٢) المهدي، ج ١، ص ٢٠٩.

(٣) الكشف، ج ١، ص ٤٠٢.

وأما ﴿يَخْصُمُونَ﴾ [يس: ٤٩] فأصله (يختصمون)، فوقع النقل والإدغام على نحو ما تقدم في ﴿يَهْدِي﴾ فلم يمكن الجمع بين ساكنين فأعطاها حركة مختلصة ليبدل بذلك أن أصل الخاء السكون.

وأما تعليل وجه الإسكان لقالون في هذه الكلم الأربع فلم نتعرض له لعدم ذكر الناظم له.



المبحث الثالث

التوجيهات التركيبية

[٣٨] واسكت يسيرا تحظ بالصواب أو صل له مبین الإعراب

يقصد بهذا رحمته أن الوصل بين السور بدون بسملة فائدته أنه يعلم الإعراب أي يدرّب الطالب على إعراب أواخر السور ومعرفة أحكام ما يكسر منها، وما يحذف لالتقاء الساكنين، كآخر المائدة والنجم، ويبيّن همزة القطع والوصل، كأول القارعة والتكاثر^(١).

وابن بري في هذا تابع للشاطبي رحمته فقد سبق إلى هذا التوجيه في (الحرز) عندما قال:

وَوَصَّلَكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةً

وقصد (الإمام الشاطبي) بـ(فصاحة) معنيين اثنين:

المعنى الأولي: وهو الرمز بالفاء لحمزة بن حبيب الزيات وهو صاحب الوصل فقط.

المعنى الثانوي: بيان توجيه قراءة حمزة وأشار إلى أنها تكسب الفصاحة وقد ورد عن الإمام حمزة أنه قال: «إنما فعلت ذلك ليعرف القارئ كيف إعراب أواخر السور»^(٢).

[٣٩] وبعضهم بسمل عن ضرورة

[٤٠] للفصل بين النفي والإثبات والصبر واسم الله والويلات

(١) أبو شامة، إبراز المعاني في شرح حرز الأمان، ص ٦٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٦.

وهذا تعليل منه لاختيار بعض الشيوخ البسملة بين (الأربع الزهر) لمن مذهبه السكت أو الوصل في غيرها، وحجتهم أن وصل آخر السورة بالسورة التي بعدها من هذه السور فيه قبح في اللفظ، فكره ذلك إجلالا للقرآن وتعظيما له^(١).

وقوله: (للفصل بين النفي والإثبات) يرجع إلى المدثر والقيامة، وبين الفجر والبلد.

وقوله: (والصبر واسم الله والويلات) يعود إلى بين الانفطار والتطيف، وبين العصر والهمزة.

ثم إن هذا البيت برمته بيان لقوله في البيت قبله

وبعضهم بسمل عن ضرورة

وهذا التعليل قد نص عليه أغلب علماء التوجيه ومنهم الإمام المهدي (ت ٤٤٠هـ).

إذ قال: «فإن ذلك إنما هو كراهية منهم لوصل آخر كل سورة منهن بأول التي تليها، وفيه لبس، لأنك إذا قلت: ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٦] ﴿لَا أَقْسِمُ﴾ [القيامة: ١] صرت كأنك نفيت عنه المغفرة فاستقبحوا ذلك. وكذلك إذا قلت: ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩] ﴿وَيَلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] فأرادوا الفصل بينها لزوال اللبس»^(٢).

ولكن هذا التعليل ليس قويا لأنه واقع في وسط السور كما إذا وصلت ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٧] ﴿لَا

(١) مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج ١، ص ١٧.

(٢) أبو العباس المهدي، شرح الهداية ج ١، ص ١٤.

يُحِبُّ اللَّهُ ﴿[النساء: ١٤٨] وهذا ما جعل الإمام الحصري (ت ٤٨٨هـ) يصف هذه الحجة بالضعف إذ قال:

وحجتهم فيهن عندي ضعيفة

وقد رد الإمام (ابن آجروم) (ت ٧٢٣هـ) هذه الحجة الضعيفة وبين أن البشاعة التي زعموها في البسمة بين هذه السور الأربع لا يخلو إما أن تكون من جهة المعنى، أو من جهة اللفظ، أما من جهة اللفظ فباطل لأن ذلك لا يعتقده أحد، فيتعين أن يكون من جهة اللفظ وهم محجوجون بأن وصل (الرحيم) فيه نفس القبح؛ لأن وصل لفظ الله بالويل في القبح كوصل الرحيم، ووصل (الرحيم) بالويل أشد من وصل الصبر به^(١).

وقد تفتن ابن بري لضعف هذا التوجيه فاستدرك بعد هذا البيت بقوله:

والسكت أولى عند كل ذي نظر لأن وصفه الرحيم معتبر

[١٩٥] وإن تشأ وقفت للإمام مبينا بالروم والإشمام

هذا تعليل من الناظم للوقف بالروم والإشمام، فمن المعلوم أنه يجوز حالة الوقف لجميع القراء، الوقف بالسكون، وهو الأصل، كما يجوز الوقف بالروم، وبالإشمام، وفائدة الروم والإشمام، هو بيان حركة الحرف الموقوف عليه، وقد جرى من عادة الشيوخ أنهم يتفطنون للطالب، فإذا مر بموضع أحس الشيخ أنه لا يعرف حركة حرفه الأخير طلب منه الوقف عليه بالروم أو الإشمام، كقوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦] وقوله: ﴿إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ

(١) ابن آجروم، فرائد المعاني في شرح حرز الأماني، ج ٢، ص ٥٨.

فَقِيرٌ ﴿ [القصص: ٢٤] وغير ذلك من المواضع التي تحتاج من المتعلم

التعرف عليها. ^(١)

وهذا معنى قوله: (مبيناً).

وقال مكّي: «اعلم أن الروم والإشمام إنما استعملتهما العرب في الوقف لتبيين الحركة، كيف كانت في الوصل، وأصل الروم أظهر للحركة من أصل الإشمام، لأن الروم يسمع ويرى، والإشمام يرى ولا يسمع، فمن رام الحركة أتى بدليل قوي على أصل حركة الكلمة في الوصل، ومن أشم الحركة أتى بدليل ضعيف على ذلك.

فالروم إتيانك في الوقف بحركة ضعيفة غير كاملة. والفرق بين الوقف على الحركة والوقف بروم الحركة، أنك إذا وقفت على الحركة تولدت من الفتحة ألف، ومن الضمة واو، ومن الكسرة ياء، وإذا وقفت بالروم لم يتولد منه شيء» ^(٢).

وهذا كلام نفيس من عميد المدرسة القيروانية القياسية حري بالتأمل والتمعن.



(١) الفجر الساطع، ج ٤، ص ٤٥٨.

(٢) الكشف، ج ١، ص ١٢٢.

الخاتمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب، على خير رسله بلا ارتياب، وصلاة ربي وسلامه على المختار من لباب اللباب، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم المآب. وبعد: فبعد هذا التطواف النافع، في رياض (الدرر اللوامع) نتبين أموراً ينبغي أن نقف عندها وهي من نتائج هذا البحث:

- ١ - أن نظم (الدرر اللوامع) ثري بالتوجيهات اللغوية للقراءات القرآنية.
- ٢ - أن التوجيهات في النظم تتنوع إلى نوعين: لغوية: وهي التي اقتصرنا عليها في هذا البحث. وغير لغوية: كالتوجيه بالمرسوم في المصاحف، كما في البيتين رقم (٤٣)، (١٠٨) وهذا لم نتطرق له. وهذا النوع قليل جداً في هذا الرجز.
- ٣ - أن التوجيهات اللغوية في (الأرجوزة) تنتظمها ثلاث خانات لسانيا هي: التوجيهات الصوتية، التوجيهات الصرفية، التوجيهات التركيبية.
- ٤ - منهج (ابن بري) في هذا النظم يلفت انتباهنا إلى أن (القراءات). و(التوجيه) صنوان لا ينبغي أن يفترقا إثر تلقين القراءات تأليفاً أو تدريساً. وهذا المنهج يستفاد منه أهمية اللغة العربية لطالب العلم عامة ولطالب القراءات خاصة، ويذكرنا بما قاله الإمام الجليل أبو الحسن علي بن عبد الغني الحصري (ت ٤٨٨هـ).

وأحسن كلام العرب إن كنت مقرئاً وإلا فتخطي حين تقرأ أو تُقري
لقد يدعي علم القراءات معشر وباعهم في النحو أقصر من شبر
فإن قيل ما إعراب هذا ووزنه رأيت طویل الباع يقصر عن فتر
ثلاث لغات في الصراط ولم يكن ليحسنها من لم يقسه على صقر

فهرس المصادر والمراجع

- ١- إبراز المعاني من حرز الأمانى، أبو شامة، تحقيق: إبراهيم عوض، ط: دار الكتب العلمية.
- ٢- أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو، عبد الفتاح شلبي، ط: دار المطبوعات الحديثة، ط ٢، ١٤٠٩-١٩٨٩.
- ٣- إتقان البرهان في علوم القرآن، فضل حسن عباس، ط. ١، ١٤٩٨هـ-١٩٩٧.
- ٤- البديع في شرح القراءات السبع، ابن مطرف، مخطوط.
- ٥- البرهان في إعجاز القرآن، أو بديع القرآن، ابن أبي الإصبع، تحقيق: أحمد مطلوب خديجة الحديثي، الدار العربية للموسوعات.
- ٦- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط، مكتبة دار التراث.
- ٧- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد الميداني، الميداني، دار القلم: دمشق، الدار الشامية: بيروت.
- ٨- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية: القاهرة.
- ٩- جمال القراء، السخاوي، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة التراث: مكة.
- ١٠- جوهر الكنز تلخيص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة، ابن الأثير الحلبي، تحقيق: محمد زغلول سلام، المعارف: الإسكندرية - مصر.
- ١١- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤١١هـ-١٩٩١.
- ١٢- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة.
- ١٣- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: أحمد الخراط، دار

القلم - دمشق.

- ١٤ - ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة: بيروت.
- ١٥ - الزيادة والإحسان في علوم القرآن، ابن عقيلة المكي، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة، ط ١، ١٤٢٧-٢٠٠٦.
- ١٦ - شرح الدرر اللوامع في أصل مقرا الإمام نافع، المتوري، تحقيق، الصديقي سيدي فوزي ط، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١.
- ١٧ - شرح الهداية، المهدي، تحقيق: حازم حيدر، مكتبة الرشد: الرياض، ط ١٤١٥هـ.
- ١٨ - ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر.
- ١٩ - غاية النهاية، ابن الجزري، دار الكتب العلمية: بيروت.
- ٢٠ - فتح الوصيد في شرح القصيد، السخاوي، تحقيق: مولاي الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد الرياض، ط ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥.
- ٢١ - الفجر الساطع والضياء اللامع، ابن القاضي، تحقيق: أحمد البوشخي، ط: المطبعة والوراقة الوطنية: مراكش - المغرب، ط ١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧.
- ٢٢ - فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني، ابن أجروم، تحقيق: عبد الرحيم نبولسي، رسالة دكتوراة.
- ٢٣ - القاموس المحيط، الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت.
- ٢٤ - القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، عبد العلي المسئول، دار ابن القيم دار ابن عفان، ط ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨.
- ٢٥ - قراءة الإمام نافع عند المغاربة، عبد الهادي حميتو.
- ٢٦ - القصد النافع لبغية الناشئ والبارع...، محمد بن إبراهيم الشريشي، تحقيق: التلميذي

- محمود، ط. ١٤١٣هـ، ١٩٩٣.
- ٢٧- القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع، الحصري، تحقيق: توفيق العبقري، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢
- ٢٨- الكافي في علمي العروض والقوافي، الخطيب التبريزي، تحقيق: الحساني حسن عبدالله، مكتبة الخانجي: القاهرة.
- ٢٩- الكامل في اللغة والأدب، المبرد، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.
- ٣٠- كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، ط. دار المعارف: مصر.
- ٣١- الكتاب كتاب سيبويه، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط. ١٤٠٨هـ-١٩٨٨.
- ٣٢- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكّي بن أبي طالب، تحقيق: محي الدين رمضان، ط: مؤسسة الرسالة.
- ٣٣- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، أبو عبد الله الفاسي، تحقيق: عبد الله نمكناني، رسالة ماجستير.
- ٣٤- لطائف الإشارات لفنون القراءات، القسطلاني، تحقيق، مركز الدراسات القرآنية ط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- ٣٥- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي، النجار، شلبي.
- ٣٦- مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، ابن الطحان السمائي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط ١، مكتبة التابعين القاهرة، مكتبة الصحابة الشارقة ط، ٢٠٠٧.
- ٣٧- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجليل: بيروت.
- ٣٨- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، ط، دار السلام.
- ٣٩- مفتاح العلوم، السكاكي، علق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية: بيروت.

- ٤٠ - المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب: بيروت.
- ٤١ - الملا علي القاري فهرس مؤلفاته وما كتب عنه، محمد عبدالرحمن الشجاع، ط، مركز
جمعة الماجد للثقافة والتراث: دبي.
- ٤٢ - منبهة الإمام المقرئ أبي عمرو الداني، أبو عمرو الداني، دراسة وتحقيق: لحسن وكاك،
ط، ١، ١٤٣٠-٢٠٠٩.
- ٤٣ - منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية، ابن عزيمة الإشبيلي، وزارة
الأوقاف والشؤون الإسلامية: المغرب.
- ٤٤ - النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرا الإمام نافع، إبراهيم المارغني، دار
الفكر، ط، ١٤١٥-١٩٩٥.
- ٤٥ - النشر في القراءات العشر ابن الجزري، تصحيح: علي الضباع، المطبعة التجارية
الكبرى، تصوير: دار الكتب العلمية.
- ٤٦ - نظرات حول شخصية ابن بري التازي، محمد بن أحمد الأمراني -مجلة الإحياء: العدد
٩٤/١.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٨٩	الملخص
١٩٠	المقدمة
١٩٣	الفصل الأول: علم توجيه القراءات مدخل نظري
١٩٣	المبحث الأول: التوجيه تعريفًا
١٩٦	التوجيه عند البلاغيين
١٩٧	التوجيه عند أهل العروض
١٩٩	المبحث الثاني: التوجيه تأليفاً
٢٠٣	أشهر المؤلفات في (توجيه القراءات)
٢١١	المبحث الثالث: التعريف بالإمام ابن بري
٢١٦	الفصل الثاني: توجيه القراءات عند الإمام ابن بري
٢١٧	المبحث الأول: التوجيهات الصوتية
٢٢٦	المبحث الثاني: التوجيهات الصرفية
٢٤١	المبحث الثالث: التوجيهات التركيبية
٢٤٥	الخاتمة
٢٤٦	فهرس المصادر والمراجع
٢٥٠	فهرس الموضوعات